



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

اثرائيات حوكمة الشركات على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية –
دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية-

المشرف	إعداد الطلبة
مراد بودياب	1 آسيا بوقجاني
	2 ريان عنوش

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	وسيلة بوفنش
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	مراد بودياب
ممتحنا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	زليخة كنيده

السنة الجامعية 2023/2022

الصفحة	قائمة المحتويات
-	بسملة
-	شكر
-	إهداء
-	قائمة الأشكال
-	قائمة الجداول
-	الملخص
-	مقدمة
الفصل الأول: عموميات حول حوكمة الشركات	
7	تمهيد
8	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات
8	المطلب الأول: التطور التاريخي وأسباب تزايد الاهتمام بحوكمة الشركات.
11	المطلب الثاني: مفهوم حوكمة الشركات.
12	المطلب الثالث: أهداف حوكمة الشركات.
14	المبحث الثاني: أساسيات حول حوكمة الشركات
14	المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات.
15	المطلب الثاني: ركائز حوكمة الشركات.
18	المطلب الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.
19	المبحث الثالث: آليات حوكمة الشركات.
20	المطلب الأول: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات.
23	المطلب الثاني: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات.
25	المطلب الثالث: الاندماجات والإكتسابات.
26	خلاصة
الفصل الثاني: أساسيات حول الأداء المالي	
28	تمهيد
29	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء والأداء المالي.
29	المطلب الأول: ماهية الأداء.
32	المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي.

34	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي.
36	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي.
37	المطلب الأول: تعريف وأهمية تقييم الأداء المالي.
38	المطلب الثاني: مراحل تقييم الأداء المالي
39	المبحث الثالث: علاقة الأداء المالي بحوكمة الشركات.
39	المطلب الأول: علاقة مبادئ الحوكمة بالأداء المالي.
41	المطلب الثاني: علاقة آليات حوكمة الشركات بالأداء المالي.
44	خلاصة
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية	
46	تمهيد
47	المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة والأساليب الإحصائية
47	المطلب الأول: تخطيط وتصميم أداة الدراسة
48	المطلب الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية
50	المطلب الثالث: اختبار أداة الدراسة
57	المبحث الثاني: تحليل النتائج واختبار الفرضيات
57	المطلب الأول: تحليل البيانات المتعلقة بعينة الدراسة
59	المطلب الثاني: تحليل البيانات
69	المبحث الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل الفروق
69	المطلب الأول: اختبار فرضيات الدراسة
81	المطلب الثاني: تحليل الفروق بين المتوسطات
84	خلاصة
86	الخاتمة
90	قائمة المصادر والمراجع
94	قائمة الملاحق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله عز وجل الذي أهدانا الصبر والثبات وأمدنا بالقوة والعزم لمواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل، فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى، ومن العمل ما ترضى، والصلاة والسلام على حبيبنا وخليفنا الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام، كما نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الفاضل

مراد بوديابه

لتفضله بالإشراف على هذا البحث، نسأل الله إن يجزيه عنا كل خير قبل الإشراف على هذا البحث.

كما نتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى إدارة معهد العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير

جامعة ميلة

اهداء

وَقَضَىٰ رَبِّي أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا يَاهُ وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا

إِنَّمَا يُبَلِّغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا
أُفٍّ وَلَا تَنْهَرَهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢١﴾

فخرنا و شرفنا بهما فوق و أنا اهديي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى بهذه القلب و هبة الرب
وكمال الود ، إلى اللذان ربباني صغيرا إلى:

أمي و أبي حفظهما الله و رعاهما

إلى سدي و قوتي بعد الله... إلى من آثروني على أنفسهم إلى القلوب الطاهرة إلى:

عائلتي الكريمة

إلى من جمعنا بهم الأيام.... إلى زميلة البحث خاتمة والزملاء والأصدقاء عامة.

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
10	مراحل تطور حوكمة الشركات	01-1
13	خصائص حوكمة الشركات	02-1
18	ركائز حوكمة الشركات	03-1
32	أنواع الأداء	01-2

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
47	لاستبيانات الموزعة والمسترجعة من عينة الدراسة	01-3
48	توزيع درجات عبارات المحاور لمقياس ليكارت الخماسي	02-3
49	جدول توزيع سلم ليكارت	03-3
51	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول	04-3
52	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني	05-3
53	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث	06-3
54	الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع	07-3
55	الصدق الداخلي لفقرات المحور الخامس	08-3
56	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة و المعدل الكلي لفقرات الاستبيان.	09-3
56	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور أداة الدراسة	10-3
57	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	11-3
58	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	12-3
58	الرتب المهنية لأفراد العينة	13-3
59	مدة العمل بالمؤسسة	14-3
60	اختبار التوزيع الطبيعي	15-3
60	تحليل فقرات المحور الأول	16-3
62	تحليل فقرات المحور الثاني	17-3
64	تحليل المحور الثالث	18-3
66	تحليل المحور الرابع	19-3
67	تحليل المحور الخامس	20-3
70	نتائج اختبار t للفرضية الأولى	21-3
70	نتائج اختبار T_test للفرضية الثانية	22-3
71	اختبار T_test للفرضية الثالثة	23-3
72	اختبار T_test للفرضية الرابعة	24-3
72	اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة (KS)	25-3
73	نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضيات	26-3

	الدراسة	
74	نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الأولى	27-3
75	نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الثانية	28-3
77	نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الثالثة	29-3
78	نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الرابعة	30-3
80	اختبار العينة المستقلة بالنسبة لمتغير الجنس	31-3
81	اختبار العينة المستقلة بالنسبة لمتغير المستوى	32-3
82	اختبار العينة المستقلة بالنسبة لمتغير الرتبة	33-3
82	اختبار العينة المستقلة بالنسبة لمتغير المدة	34-3

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الإطار النظري لأثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، من خلال التطرق إلى مفاهيم الحوكمة ومن ثم إلى الأداء المالي وعلاقته أيضا بمبادئ وآليات حوكمة الشركات. بالاعتماد على الأسلوب الميداني في جمع البيانات بواسطة استبيان كأداة لجمع البيانات و ثم تحليل هذه البيانات واختبار الفرضيات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي لآليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمؤسسات كما خلصت الدراسة في الأخير إلى تقديم توصيات و آالف مستقبلية للبحث.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الأداء المالي، آليات حوكمة الشركات.

Abstract

This study aims to identify the theoretical framework for the impact of corporate governance mechanisms on the financial performance of economic institutions, by addressing the concepts of governance, financial performance, and their relationship with the principles and mechanisms of corporate governance. The data collection relied on a field method using a questionnaire as a data collection tool, followed by the analysis of this data and hypothesis testing using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

This study concluded that there is a positive impact of corporate governance mechanisms on the financial performance of institutions. In the end, the study provided recommendations and future avenues for research.

Keywords: Corporate governance, financial performance, corporate governance mechanisms.

المقدمة

يعتبر موضوع حوكمة الشركات من أهم المواضيع الحديثة والذي يحظى باهتمام كبير من قبل الباحثين والممارسين بالإضافة إلى المؤسسات الإقليمية والدولية على حد سواء.

حيث إن الحديث الذي كان دأثرًا حول حوكمة الشركات كان جله منصبًا على أداء المؤسسات ومدى قدرتها على إنشاء القيمة لمختلف الأطراف، حيث أن ذلك التضارب في المصالح نتج عنه ظهور بعدين رئيسيين لحوكمة الشركات الأول مالي وهو متعلق أساسًا بالمالكين أو المساهمين وتعظيم ثروتهم، وآخر استراتيجي متعلق بالمسيرين والآليات التي توّطر السلطة التقديرية لهم عند اتخاذ القرارات وحدودها بما يضمن مصالح المساهمين.

خاصة بعدما شهد العالم العديد من الانهيارات المالية في مختلف دول العالم خاصة دول شرق آسيا وروسيا والولايات المتحدة والتي أدت إلى خسائر كبيرة لكبرى الشركات، وفقدان الثقة في الأسواق المالية المختلفة وابتعاد المستثمرين عنها إضافة إلى فقدان الثقة في مكاتب المحاسبة والتدقيق نتيجة عدم جودة المعلومات التي تعرضها مختلف المؤسسات.

إن هذه الانهيارات والإفلاس التي مست كبرى الشركات العالمية وما خلفته من أضرار للعديد من الأسواق المالية وآلاف المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال أدت إلى تحرك الرأي العام واهتمام المنظمات الدولية منها:

- ✓ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي؛
- ✓ معهد لتمويل الدولي؛
- ✓ صندوق النقد الدولي.

وذلك بوضع هيكل يشكل منهج للعمل الاقتصادي والمالي يساعد على تحديد الأهداف وسبل تحقيقها والرقابة عليها.

فظهر المصطلح الذي تم ترجمته للعربية بحوكمة المؤسسات وكان التقرير الذي أصدرته منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي سنة 1999 بعنوان مبادئ حوكمة المؤسسات هو أول اعتراف دولي من الجهات الرسمية لهذا المفهوم (حوكمة الشركات) وأضيف عليه تعديلات سنة 2004.

وعقب هذه الانهيارات التي كان السبب فيها الفساد الإداري والمالي والفرق الكبير بين مرتبات ومكافآت المديرين وبين الأداء المالي لتلك المؤسسة.

وأصبحت حوكمة الشركات محل نقاش في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء حيث نجده محل بحث ودراسة من قبل العديد من الباحثين والخبراء، وذلك ما أظهرته العديد من الدول التي تبنت هذا النظام من

نتائج ايجابية انعكست على أداء مؤسساتها. حيث سمح التطبيق السليم للنظام بتقليل حالات الأخطاء والغش والتعثر والفساد.

وقد تم عقد أول ملتقى دولي في الجزائر حول "الحكم الراشد للمؤسسات" (التسمية الرسمية المعتمدة في الجزائر لمفهوم الحوكمة) سنة 2007 والذي كان بداية لتشكيل وبلورة فكار نظام حوكمة الشركات في الجزائر تناسبا مع خصائص المؤسسات الجزائرية.

1. الإشكالية

من خلال الأزمات المالية التي عصفت بكبرى الشركات العالمية، زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات من أجل الحد من الفساد المالي والإداري وتطبيق آلياتها لتحسين الأداء المالي للمؤسسات وتحقيق أهدافها واستمرارها ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

ما هو تأثير تطبيق آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؟

وتتفرع هذه الإشكالية بدورها إلى أسئلة فرعية :

- ما المقصود بحوكمة الشركات؟
- على ماذا يمكن أن تؤثر آلية مجلس الإدارة؟
- ما هو دور آلية لجنة المراجعة الداخلية في المؤسسة؟
- ما مدى تأثير آلية الإفصاح والشفافية على المؤسسة والأطراف أصحاب المصلحة؟
- هل هناك علاقة بين آليات حوكمة الشركات والأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؟

2. الفرضيات

- حوكمة الشركات هي النظام الذي يسير ويراقب الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؛
- آلية مجلس الإدارة تؤثر على اتخاذ القرارات الإستراتيجية وكذا التخطيط المستقبلي؛
- آلية لجنة المراجعة الداخلية تلعب دورا حاسما في التأكد من التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات ذات الصلة بالمؤسسة؛
- آلية الإفصاح والشفافية تعزز التواصل الفعال بين المؤسسة وأصحاب المصلحة في الداخل والخارج؛
- توجد علاقة إيجابية بين آليات حوكمة الشركات والأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

3. أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من كون حوكمة الشركات مجالاً حاسماً في عالم الأعمال اليوم، حيث شهدت زيادة ملحوظة في الاهتمام بها في السنوات الأخيرة من قبل الباحثين والمهتمين في المنظمات الدولية، على عكس الدول النامية والعربية فهي لازالت تحتاج إلى المزيد من التطوير والتحسين.

4. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على الإطار النظري لأثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

- إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات وأهدافها ومبادئها وركائزها؛
- التعرف على إيجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية؛
- إظهار العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

5. أسلوب البحث

تحقيقاً لأهداف البحوث السابقة ووصولاً إلى أفضل الأساليب والطرق للكشف عن تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي، فإن الباحث سوف يعتمد على المناهج العلمية التالية:

- **المنهج الوصفي:** وذلك لتتبع واستعراض مادة البحث و القوانين والأنظمة والتقارير والمصادر والمراجع والدراسات ذات العلاقة؛

أما الجانب التطبيقي سوف يتم من خلال جمع البيانات باستخدام قائمة الاستبيان ومقاييس النزعة المركزية (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) ومعامل الارتباط وتحليل التباين لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة (حوكمة الشركات والآليات الداخلية) والمتغير التابع (الأداء المالي) وذلك بالاعتماد على SPSS.

6. أسباب اختيار الموضوع

- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظراً لارتباطه بمجال التخصص إدارة مالية؛
- أهمية الموضوع، وهذا نظراً للتطورات التي شهدتها العالم والذي أبدى ما يسمى بحوكمة الشركات، وكذا تنامي دورها وأهميتها مما أدى إلى تحسين أداء الشركات وزيادة فعاليتها؛
- المشاكل والأزمات التي يتعرض لها أي اقتصاد نتيجة سوء الحوكمة فيه؛

- حادثة موضوع اثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي على المستوى الدولي والمحلي؛
- نقص البحوث والدراسات النظرية وخاصة الميدانية التي تربط بين مفهوم حوكمة الشركات و آلياتها ومفهوم الأداء المالي.

7. الدراسات السابقة

- دراسة العابدي دلال بعنوان حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية-دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية- رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة جامعة بسكرة سنة 2011-2012. هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات من خلال توفير معلومات صادقة وموثوق فيها وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
 - ✓ تعتبر حوكمة الشركات أداة لتنظيم قواعد إدارة الشركات؛
 - ✓ دور حوكمة الشركات في تقديم مصداقية وجودة المعلومات المحاسبية من خلال آليات الحوكمة الداخلية و الخارجية؛
 - ✓ تطبيق النظام المحاسبي المالي يحقق الجودة في المعلومة المحاسبية ومعرفة الحالة العامة للشركة؛
- دراسة بن عيسى ريم بعنوان تطبيق آليات حوكمة المؤسسات وأثرها على الأداء-دراسة حالة المؤسسات الجزائرية المدرجة في سوق الأوراق المالية- مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة ورقلة، 2011-2012. هدفت هذه الدراسة مدى أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
 - ✓ توجد علاقة ارتباط موجبة آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية وأداء المؤسسات؛
 - ✓ تعمل آليات الحوكمة على تعزيز كفاءة أداء المؤسسات.
- دراسة عبد الرزاق بن الزاوي وإيمان نعمون بعنوان إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني هي عبارة عن مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر، بسكرة، المنعقد بالفترة 6-7ماي 2012 هدفت هذه الدراسة إلى إبراز تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على أداء الشركات التأمين التعاوني وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
 - ✓ يوجد أثر إيجابي عند تطبيق الحوكمة على أداء الشركة؛

- ✓ تطبيق مبادئ الحوكمة لرفع من مستوى الأداء المالي والإداري لهذه الشركات؛
- ✓ تطبيق مبادئ الحوكمة يحقق جودة في التقارير المالية الصادرة عن الشركات؛

الفصل الأول: عموميات حول حوكمة الشركات

تمهيد

نتيجة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في كثير من دول العالم، أتت بموضوع حوكمة الشركات إلى مركز الصدارة لتفكير عن كيفية حماية مصالح المستثمرين والملاك ومجالس الإدارة وغيرهم، للحد من الصراع بينهم وتضارب مصالحهم في الشركة وتقليل من انحرافات الفساد المالي والإداري .

وقد أدى ذلك للاهتمام بالدور التي تلعبه حوكمة الشركات والالتزام بالسياسات والإجراءات الرقابة وتطبيق آليات الحوكمة ومبادئها لمنع مثل هذا النوع من الانهيارات في المستقبل.

ولإظهار الموضوع بشكل أوضح قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- ✓ **المبحث الأول:** مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات؛
- ✓ **المبحث الثاني:** مبادئ وركائز حوكمة الشركات؛
- ✓ **المبحث الثالث:** آليات حوكمة الشركات.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات

ظهر في السنوات الأخيرة مصطلح حوكمة الشركات والذي يتضمن مجموعة من الإجراءات والطرق لإدارة الأطراف ذات المصلحة في الشركات وقد حاز هذا المصطلح على قدر عالٍ من الاهتمام خاصة لدى المنظمات الاقتصادية والشركات.

وقد نشأت و تطورت هذه الظاهرة نتيجة للالتزامات والانهيارات الحاصلة على مستوى المؤسسات الاقتصادية ومن خلال هذا المبحث يتم دراسة كل من:

- ✓ المطلب الأول: التطور التاريخي وأسباب تزايد الاهتمام بحوكمة الشركات؛
- ✓ المطلب الثاني: مفهوم حوكمة الشركات؛
- ✓ المطلب الثالث: أهداف حوكمة الشركات.

المطلب الأول: التطور التاريخي لحوكمة الشركات و أسباب زيادة الاهتمام بها

1. نشأة حوكمة الشركات

إن حوكمة الشركات مصطلح تم البدء في استخدامه مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، إذ تزايد استخدامه بشكل واسع في السنوات الأخيرة منه، وأصبح شائع الاستخدام من قبل الخبراء. ولاسيما العاملين في المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية (يحيى التميمي وفليح الساعدي، 2015، ص116).

وقد ظهرت الحاجة إلى حوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية، والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين وكذلك ما شهدته الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة من الأزمة المالية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

وكانت أولى الأزمات تلك التي عصفت بدول جنوب شرقي آسيا، منها وماليزيا وكوريا واليابان سنة 1997، فقد نجم عنها تعرض العديد من الشركات العملاقة لضائقات مالية كادت أن تطيح بها مما استدعى وضع قواعد للحوكمة من أجل ضبط عمل الجميع في الشركة.

وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول للنظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي.

وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات في البحث عن مصادر لتمويل أقل تكلفة من الاستدانة، فاتجهت إلى أسواق المال. وساعد على ذلك ما شهدته العالم من تحرير للأسواق المالية، فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال

عبر الحدود بشكل غير مسبوق. ودفع اتساع حجم الشركات، وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين. وإلى وقوع العديد من الشركات في أزمات مالية (الحوامدة، 2021، ص10).

2. مراحل تطور حوكمة الشركات

ظهر الحديث عن الحوكمة بوضوح مع بداية عام 1999 بعد تراكمات من نتائج دراسات حول إخفاق شركات ومؤسسات عملاقة عديدة حيث تمكن (مزريق ومعموري، 2012) من تحديد مراحل تطور وأبعاد حوكمة الشركات كما يلي:

- حتى مرحلة الكساد ما بعد عام (1932) وبدء الاعتراف بعمق الفجوة بين الإدارة والملاك وتعارض المصالح؛
- مرحلة ظهور نظرية الوكالة وضبط العلاقات (1976-1990) حيث ظهرت الكتابات بشأن تنظيم وضبط العلاقات بين الملاك والإدارة من خلال نظرية الوكالة وضرورة تحديد الواجبات والصلاحيات الإدارية وأصحاب الأموال؛
- تزايد الاهتمام بالحوكمة مع بداية التسعينات من القرن العشرين عندما اتجهت منظمة التجارة العالمية لوضع معايير تساعد الشركات من خلال الالتزام بها في تحقيق النمو والاستقرار وتدعيم قدرتها التنافسية للعمل عبر الحدود الدولية؛
- مرحلة بدء ظهور إصلاح الحوكمة (1996-2000) كنتاج لتراكم الدراسات التي تشير إلى أسباب انهيار الشركات أو إخفاقها في تحقيق أهدافها أو سوء الممارسات الإدارية بها وإهدار أو سوء استخدام الإمكانيات والموارد، مما دفع منظمة التجارة العالمية للاهتمام بصياغة بعض المبادئ العامة للحوكمة؛
- أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية O.C.E.D مجموعة من المبادئ العامة للحوكمة؛
- على ضوء المعايير السابق وضعها من المنظمات المختلفة اتجهت مؤسسات واتحادات مهنية متعددة اغلبها محاسبية لوضع مجموعة من المعايير لتحقيق أهداف الحوكمة؛
- مرحلة التأكيد على حتمية الحوكمة (2001-2004) وضرورة توثيقها، حيث كان التركيز واضحا على حالات الفشل والفساد الإقليمي والأخلاقي والفضائح في العديد من الممارسات المالية والاستثمارية في كثير من الشركات والمؤسسات؛

- مع تتابع ظاهرة الأزمات الاقتصادية وانهيار عديد من الشركات العملاقة اتجه البنك الدولي أيضا إلى الاهتمام بالحوكمة، وقام بتعضيد بعض المؤسسات واللجان والهيئات والمعاهد لتبني موضوع الحوكمة وإصدار مجموعة من الضوابط والإرشادات لتطبيق الحوكمة وتفعيلها.

الشكل رقم(1-01): مراحل تطور حوكمة الشركات



المصدر: من اعداد الطالبتين من خلال المعلومات السابقة.

3. أسباب زيادة الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات

ذكر (غضبان، 2013، ص153) أن أسباب زيادة الاهتمام بموضوع الحوكمة ارتبطت بالمناخ الاقتصادي في دول العالم، ساهمت في خروج مفهوم حوكمة الشركات إلى العلن منها:

1.1 منذ عام 1997

مع انفجار الأزمة المالية الآسيوية، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات، والأزمة الآسيوية المشار إليها قد يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين منظمات الأعمال والحكومات، وكانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين، منها للحصول على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل في الوقت الذي حرصت فيه هذه الشركات على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور، وإخفاء هذه الديون من خلال طرق وأساليب محاسبية مبتكرة.

1.2 مع تصاعد قضايا الفساد الشهيرة

في كبرى الشركات الأمريكية مثل ارنون Enron وورلد كوم Worldcom وغيرهم من الشركات العالمية بدا الحديث عن حوكمة الشركات حيث أن القوائم المالية لهذه الشركات كانت لا تعبر عن الواقع الفعلي لها، و

ذلك أن القوائم المالية لهذه الشركات كانت لا تعتبر عن الواقع الفعلي لها، وذلك بالتواطؤ مع كبرى الشركات العالمية الخاصة بالمراجعة والمحاسبة

المطلب الثاني: مفهوم حوكمة الشركات

تعرف حوكمة الشركات بالمفهوم الضيق بأنها "النظام الذي بموجبه يتم توجيه الشركات والرقابة عليها". ومن ثم فهي من العلاقات بين الجهاز التنفيذي لإدارة شركة ما وإدارتها والمساهمين فيها.

أما حوكمة الشركات بالمفهوم الواسع، عرفها (مهدي والكوشاني، 2022، ص20) على أنها مجموعة القواعد والإجراءات التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها عن طريق تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، وكذلك المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة. وعليه تهتم حوكمة الشركات بشكل رئيسي بإدارة الشركة والرقابة عليها، وبفحص قدرات مجلس الإدارة على وضع سياسات ورسم أهداف الشركة حتى تتفق ومصالحة المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين.

وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، حيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف

- تعرف مؤسسة التمويل الدولية الحوكمة بأنها "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".
- كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادية أنها "مجموعة العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين".
- وكذلك عرفت الحوكمة بأنها "مجموعة العلاقات التي تربط بين إدارة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح فيها وذلك من خلال الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تعزيز الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بالشركة وتعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة (فرحان الطالب وشيخان الشهداني، 2011، ص67).
- عرفها كذلك (بن حيدر بن درويش، 2007) على أنها " مجموعة القواعد والضوابط والإجراءات الداخلية في المؤسسة التي توفر ضمانات تحقيق حرص المديرين على حقوق الملاك والمحافظة على حقوق الأطراف ذات المصالح بالمنطقة".
- هي مجموعة ممارسات تنظيمية وإدارية تضبط العلاقة بين أصحاب المصالح المختلفة بمن فيهم متلقي الخدمة، وتحمي حقوق الأطراف ذوي العلاقة من الممارسات الخاطئة للمديرين.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن حوكمة الشركات هي الإطار الذي يحدد كيفية إدارة الشركات وتوجيهها ورصدها ومسئوليتها تجاه المساهمين والموظفين. وتهدف حوكمة الشركات إلى ضمان عمل المؤسسات بشفافية ومسؤولية أخلاقية عالية، وتلبي مصالح مختلف الأطراف المعنية بطريقة عادلة ومتوازنة. وتعتمد حوكمة الشركات على العديد من المبادئ والأسس مثل تحقيق الشفافية والمساءلة العادلة والاستقلالية وحماية حقوق المساهمين والموظفين.

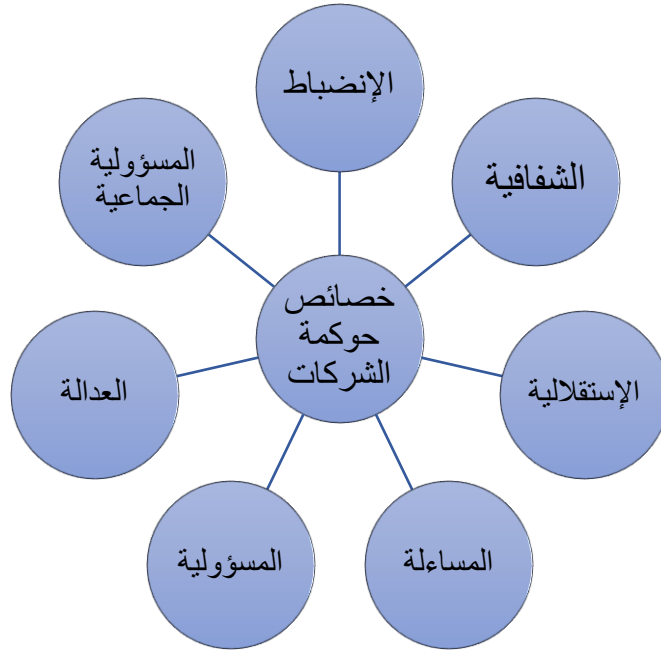
المطلب الثالث: خصائص وأهداف حوكمة الشركات

1. خصائص حوكمة الشركات

من خلال التعاريف السابقة قام الباحثان (سعيد وأوصيف، 2012، ص185) باستخلاص خصائص حوكمة الشركات كما يلي:

- الانضباط: ويقصد به إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛
- الشفافية: ويقصد بها تقديم وإعطاء صورة حقيقية لكل ما يحدث في المؤسسة؛
- الاستقلالية: أي لا يوجد تأثيرات غير لازمة نتيجة الضغوطات؛
- المساءلة: وتعني إمكانية تقييم وتقدير الأعمال التي يقوم بها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
- المسؤولية: ويقصد بها المسؤولية التي يتحملها مجلس الإدارة أمام جميع الأطراف التي لها مصلحة بالمؤسسة؛
- العدالة: وتعني وجوب احترام حقوق جميع الأطراف سواء كانوا مساهمين أو مسيرين أو أصحاب مصلحة في المؤسسة،
- المسؤولية الاجتماعية: وتعني النظر إلى الشركة كمواطن يهتم بمصلحة المجتمع ويساهم في تطويره.

الشكل رقم(1-02): خصائص حوكمة الشركات



المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال ماسبق.

2. أهداف حوكمة الشركات

يسهم تطبيق الحوكمة في تحقيق مجموعة من الأهداف التي أشار إليها عدد من الباحثين وقد لخص (فرحان الطالب وشيخان الشهداني، 2011، ص43) أهم تلك الأهداف فيما يأتي:

- كبح مخالفات الإدارة المحتملة وضمان التناغم الفعال بين مصالح الإدارة والمساهمين؛
- تقليل المخاطر المالية والاستثمارية؛
- حماية حقوق المساهمين ومصالحهم من خلال وضع الإستراتيجية الاستثمارية السليمة؛
- تعميق دور أسواق المال في تنمية المدخرات؛
- زيادة الثقة بالاقتصاد الوطني؛
- إظهار الشفافية وقابلية المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية؛
- تحسين الأداء المالي للشركة؛
- الحفاظ على السمعة الاقتصادية للشركة من خلال التمسك بالقيم الأخلاقية للمهنة؛

- فتح سبيل لانفتاح الشركات على أسواق المال العالمية والوصول إلى أعلا المراتب لدى مؤسسات التقييم الدولية؛
- التزام الشركات بالسلوكيات الأخلاقية والممارسات المهنية السليمة والأمانة مع الالتزام بالقوانين واللوائح وضوابط الرقابية والإشرافية.

المبحث الثاني: أساسيات حول حوكمة الشركات

حوكمة الشركات عبارة عن عملية إدارة المؤسسات واتخاذ القرارات داخلها وذلك بوضع إطار عمل يضمن أن يتم إدارة المؤسسة بطريقة فعالة ومسؤولة وشفافة، تتضمن أساسيات حوكمة الشركات كل من:

- **المطلب الأول:** مبادئ حوكمة الشركات؛
- **المطلب الثاني:** ركائز حوكمة الشركات؛
- **المطلب الثالث:** الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.

المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة الشركات من قبل السلطات الإشرافية والرقابية فقد حرصت العديد من المؤسسات الدولية على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع مبادئ محددة لتطبيقه، إلا أننا سوف نقتصر على المبادئ التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

حيث أصدرت هذه المنظمة في اجتماعها الوزاري بتاريخ 26-27 ماي 1999 إطارا تفصيليا يشمل مجموعة من المبادئ لحوكمة الشركات على الشركات أن تستوفيها، وقد تم اعتماد تلك المبادئ من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عام 1999.

حيث أجاز (جابر محمد، 2022، ص28) مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات كما يلي:

1. ضمان أسس إطار حوكمة فعال للشركات

ضمان وجود اطر فعالة لحوكمة الشركات تضمن شفافية وفعالية كفاءة الأسواق، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف السلطات التنظيمية والتنفيذية.

2. حقوق المساهمين من حملة الأسهم

يجب أن يحمي إطار حوكمة الشركات ويسهل ممارسة حقوق المساهمين سواء في نقل ملكية الأسهم، والحصول على عوائد الأرباح ومراجعة القوائم المالية، والحق في التصويت واختيار مجلس الإدارة، والحق في الرقابة الفعالة على الشركة وحصولهم على المعلومات المطلوبة.

3. المعاملة العادلة للمساهمين

يجب إن يضمن إطار حوكمة الشركات المعاملة العادلة لجميع المساهمين، بما في ذلك أصحاب الأسهم الأقل والأجانب، ويجب أن تتاح لجميع المساهمين الفرصة للحصول على تعويض فعال عند انتهاك حقوقهم.

4. دور أصحاب المصالح

يجب أن يعترف إطار حوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصلحة التي ينص عليها القانون أو من خلال الاتفاقيات المتبادلة، وأن يشجع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المالية السليمة.

5. الإفصاح و الشفافية

يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات تطبيق الإفصاح والتدقيق والشفافية وفي الوقت المناسب عن جميع الأمور الجوهرية المتعلقة بالمؤسسة، وعن كافة أعمال الشركة بما في ذلك الوضع المادي والأداء والملكية وحوكمة الشركة.

6. مسؤوليات مجلس الإدارة

يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركة التوجيه الاستراتيجي للشركة، وتحديد المهام وواجبات مجلس الإدارة، وأسلوب اختيارهم ودورهم في الإشراف على إدارة الشركة، والرقابة الفعالة للإدارة من قبل مجلس الإدارة، ومساءلة المجلس أمام الشركة والمساهمين.

المطلب الثاني: ركائز حوكمة الشركات

تعتبر ركائز الحوكمة الدعائم الأساسية التي يقوم عليها نظام حوكمة الشركات، وتتمثل في التالي (بوالزليفة، 2014، ص24):

1. الإفصاح و الشفافية

يعتبر الإفصاح من المفاهيم المحاسبية الجديدة في اللغة العربية تعني الظهور والوضوح وما تبين من الشيء من دلالة يقصد به أيضا البيان وهو إظهار المقصود، فالإفصاح هو الإعلان عن الشيء أو نشره أو الإبلاغ موجها إلى شريحة ومحددة من المجتمع، وقد يكون الإفصاح توجيهيا أو إلزاميا أو تثقيفيا حسب طبيعة الإفصاح والجهة الصادرة عنه.

2. الرقابة و المساءلة

تسعى حوكمة الشركات من خلال هذه الركيزة إلى تفعيل دور الأطراف ذات المصلحة في الرقابة على المؤسسة ومساءلتها وتمثل في:

2.1 الأطراف الرقابية العامة:

هذه الأطراف لا تتدخل في طريقة عمل المؤسسة وتفاصيل تسييرها الدقيقة ولكن يمكنها أن تتدخل في حال ملاحظتها لإخلال بشروط معينة من طرف الشركة أو إلزامها بتطبيق قواعد ومبادئ معينة تساعد في تحقيق الإفصاح والشفافية أو تساعد في حماية مصالح فئات معينة، ومن بين هذه الأطراف البورصة والبنك المركزي في حالة البنوك، الدولة.

2.2 الأطراف الرقابية مباشرة:

هي الأطراف التي تكون معنية بصفة مباشرة بأعمال المؤسسة ونتائج أداؤها، والتي يجوز لها مساءلة المؤسسة عن تفاصيل عملها وأسباب نجاحها وفشلها، ويمكن لبعض هذه الأطراف الاطلاع بصفة مباشرة ودورية على تفاصيل عمل الشركة ومختلف سجلاتها ومراقبتها مثل لجنة المراجعة والمدققين الخارجيين والداخليين، والمساهمين ومجلس الإدارة.

2.3 أطراف رقابية أخرى:

توجد أطراف أخرى يمكن لها مراقبة ومساءلة المؤسسة عن بعض عملياتها ونتائجها نظرا لتأثيرها بهذه الأعمال والنتائج، ومن بين هذه الأطراف أيضا نجد الموردين والعملاء والمقرضين.

3. إدارة المخاطرة

إدارة المخاطرة جزء جد مهم من حوكمة الشركات كونها تحمي الشركة من المخاطرة التي يمكن أن نتعرض إليها وبالتالي تحافظ على مصالح المساهمين وباقي الأطراف ذات المصلحة.

كما تعرف إدارة الخاطرة على أنها "إدارة الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها، والتي قد تترتب عليها خسائر محتملة، إذا لم يتم التعامل معها بشكل مناسب"، وتتضمن عملية إدارة المخاطر ثلاث مراحل أساسية (بوالزليفة، 2014، ص25):

✓ تعرف الخطر

✓ قياس الخطر

✓ التعامل مع الخطر

ويجب أن تكون هناك عملية رسمية لتحديد وتقدير الخطر في كافة المستويات بالشركة، كما يجب أن تكون هناك سياسة رسمية للتعامل مع المخاطر تحت إشراف مجلس الإدارة، أن يتم تحديد أدوار كافة الأشخاص المعنية بهذه العملية وأن تتوفر سجلات وتقارير خاصة بها. ومنه لا بد على الشركة من أمرين اثنين أولهما وضع نظام لإدارة المخاطر وثانيا الإفصاح وتوصيل المعلومات حول مخاطر المستخدمين وأصحاب المصالح، بالنسبة لنظام إدارة المخاطر يتضمن الأنشطة التالية:

✓ تجميع المعلومات عن الأصول الخطرة بالشركة؛

✓ تحديد التهديدات المتوقعة لكل أصل؛

✓ تتبع مواطن الخلل الموجودة النظام التي تسمح للتهديدات بالتأثير في الأصل؛

✓ حساب الخسائر التي يمكن إن تتعرض لها المؤسسة إذا حدث التهديد المتوقع؛

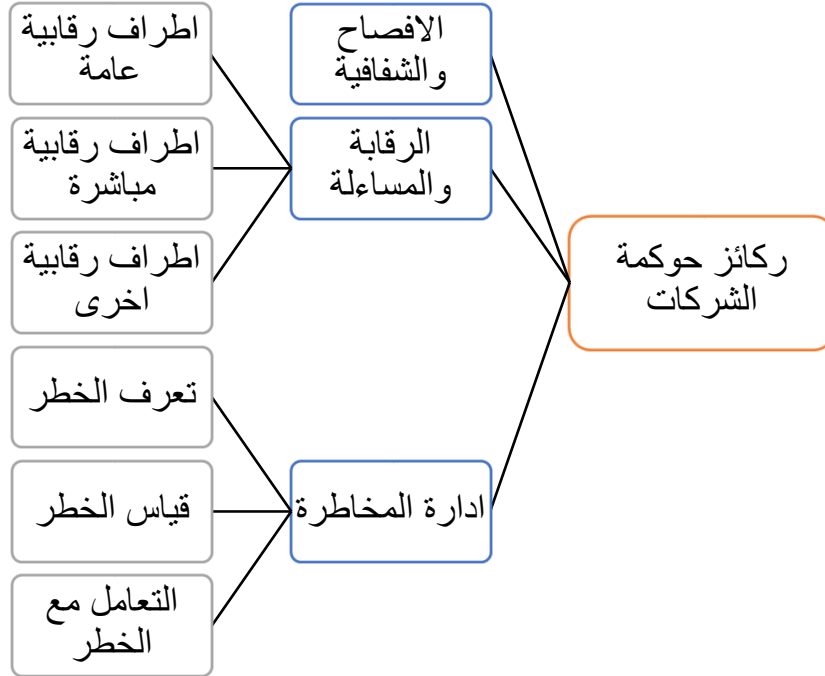
✓ تعيين وتقييم الأساليب والأدوات البديلة التي يمكن الاعتماد عليها وتجنب الخسائر المحتملة؛

✓ تحديد الأساليب والأدوات التي قررت المنشأة الاعتماد عليها في إدارة المخاطر المحتملة وتطبيقها؛

✓ متابعة وتقييم نتائج الأساليب التي تم الاعتماد عليها في إدارة المخاطر؛

✓ تطوير وتعديل أداء وممارسات إدارة المخاطر للتوصل إلى النتائج أفضل.

الشكل رقم (1-03): ركائز حوكمة الشركات



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

قال (بن محسن الحمدي، 2020، ص44) ان هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتتوثر في التطبيق السليم لمفهوم وقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد. وتتمثل هذه الأطراف في:

1. المساهمون

وهم من يقومون بتقديم رأس المال للمؤسسة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

2. مجلس الإدارة

وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ويقوم مجلس الإدارة باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للمؤسسة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

3. الإدارة

وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للمؤسسة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة و تعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها إضافة إلى مسؤولياتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، وتعد الوظيفة الأساسية لمديري المؤسسات هي الإشراف على إدارة الشركة وكذلك القيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق الشركة للغرض الذي تأسست من اجله، وذلك من خلال ما يعرضونه من تقارير دورية على مجلس الإدارة تتضمن كافة المعلومات المتعلقة بنشاط الشركة، وعلى ذلك فانه يمكن القول أن المدير يلعب دورا حيويا في الشركة باعتباره شخص مسؤول عن مصلحة الشركة وبالتالي مصلحة المستثمرين والمساهمين.

4. أصحاب المصالح

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعملاء والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المصالح يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة الشركة على الاستمرار.

المبحث الثالث: آليات حوكمة الشركات

تتعلق آليات حوكمة الشركات بالإجراءات والأنظمة التي يتم وضعها وتنفيذها من قبل مجلس إدارة المؤسسة وغيرهم من المسؤولين داخل المؤسسة لتحقيق المزيد من الشفافية والمساواة في صنع القرارات، وتهدف هذه الآليات إلى ضمان أن تتم إدارة الشركة بطريقة تحقق أهدافها وتلبي احتياجات جمع المساهمين والأطراف المعنية. حيث ندرس من خلال هذا المبحث كل من:

- **المطلب الأول:** الآليات الداخلية لحوكمة الشركات؛
- **المطلب الثاني:** الآليات الخارجية لحوكمة الشركات؛
- **المطلب الثالث:** الاندماجات والإكتسابات.

المطلب الأول: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

1. آلية المراجعة الداخلية

عرفت (Berthin، 2007، p21) المراجعة الداخلية على أنها "نشاط مستقل وموضوعي يعطي المنظمة تأكيداً على درجة التحكم في عملياتها ويزودها بالنصائح حول كيفية تحسينها ويساهم في خلق قيمة مضافة يساعد هذه المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال التقييم، من خلال إدارة المخاطر والرقابة وحوكمة الشركة وتقييم المقترحات لتعزيز فعاليتها.

وتؤدي وظيفة المراجعة الداخلية دوراً مهماً في عملية الحوكمة، وذلك عن طريق زيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة، حيث يقوم المراجعون الداخليون ومن خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات. المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي، وفي هذا السياق فإن كل من المراجعة الداخلية والخارجية تعد آليات مهمة من آليات الرقابة ضمن إطار هيكل الحوكمة، وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية واكتشاف حالات الغش والتضليل، لذلك يجب أن تكون مستقلة ومنظمة بشكل جيد، وفي هذا الاتجاه يجب أن تتم تقوية استقلالية هذه الوظيفة عندما ترفع تقاريرها إلى لجنة المراجعة بشكل مباشر وليس إلى الإدارة (التميمي، 2022، ص 10) .

2. آلية الإفصاح والشفافية

يعد الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهاً لعملة واحدة، يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فالإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات، يصبح أكثر شفافية، وزيادة الشفافية في الإفصاح المحاسبي تنتج من تفعيل حوكمة الشركات، وتؤدي إلى حماية المستثمرين، كما أن جودة القوائم المالية تعزز مصداقية المعلومات المحاسبية (بوطلاعة، بن الطاهر، 2012، ص 10):

3.1 الإفصاح المحاسبي

يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه عرض المعلومات الهامة للمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح في المستقبل وسداد التزاماتها. ويعتبر الإفصاح المحاسبي من المفاهيم المحاسبية الأساسية لأنه من خلاله يتم توصيل النتائج العمليات المالية للمنشأة إلى مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية، والجدير بالذكر أنه لا يوجد اتفاق حول مقدار ونوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها لذا فقد تم تصنيف الإفصاح المحاسبي من عدة زوايا أهمها:

3.1.1 زاوية درجة الالتزام بالإفصاح

- إفصاح إجباري: يتم بإصدار المعايير المحاسبية التي يجب أن تتبع عند إعداد القوائم المالية وتحدد المعلومات المحاسبية التي يجب أن تفصح عنها المنشأة للمستثمرين.
- إفصاح اختياري: يتم عن طريق الإفصاح الذاتي للمنشأة عن كافة المعلومات للمستثمرين بدون وجود مطلب قانوني.

3.1.2 زاوية مقدار الإفصاح

- إفصاح كافي: يعني توفير الحد الأدنى من المعلومات في القوائم والتقارير المالية لمتخذي القرارات بما يمكنهم من اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية.
- إفصاح عادل: يركز على تقديم المعلومات التي تفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية على قدم المساواة وبالتالي ينطوي هذا النوع من الإفصاح على جانب أخلاقي.
- إفصاح كامل: يعني توفير كافة المعلومات والإيضاحات في القوائم المالية لمتخذي القرارات في ظل مفهوم الأهمية النسبية بحيث يمكن إدراك أن عدم توفير معلومات وإيضاحات معينة قد تحدث ضررا بالغا بمن يعتمد عليها في اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

3.2 الشفافية المحاسبية

تعرف الشفافية المحاسبية بأنها مصطلح يشير إلى مدى خلق بيئة يتم خلالها جعل المعلومات عن الظروف والقرارات والتصرفات القائمة قابلة للوصول إليها بسهولة ومرئية، وقابلة للفهم لكافة الأطراف المشاركة بالسوق فهي تعبر عن التمثيل الصادق للمعلومات عن أحداث ومعاملات المنشأة الواردة في لقوائم لمالية إلي أعدت وفق المعايير الخاصة بإعدادها دوليا، وهي تختلف عن الإفصاح في كونها تتخطى مبادئ التقارير والقوائم لمالية لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجها لاتخاذ قرارات استشارية رشيدة وواعية.

والشفافية لا تعد موضوعا جديدا أو دخيلا على نظم الحوكمة بالشركات فهي الآن وكما كانت في الماضي، لتحتل مكانها الرفيع على أجندة كل شركة ومنظمة لكن الفارق يعكس في حجم الاهتمام الموجه لهذه القضية من الجمهور والعامّة نتيجة الأزمات التي اجتاحت بعض الدول ونشوء هذا المفهوم الجديد لها.

3.3 أهمية آلية جودة الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات

تمثل آليات الإفصاح والشفافية أحد أهم ركائز وآليات حوكمة الشركات، فتوفير المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية يعد من أهم أدوات تحقيق مايلي:

- الصحة والسلامة المالية؛
- توفير المناخ المعلومات لجمع المهتمين بالمؤسسة؛

- جذب اهتمام المستثمرين وتعريفهم بالمؤسسة؛
- تحقيق الانتباه واليقظة فيما يحدث في المؤسسة.

3. آلية مجلس الإدارة

ذكر كل من (بوطلاحة وبوراس، 2016، ص55) أن الناشطين في مجال حوكمة الشركات والباحثين والممارسين يعدون مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ إنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا. كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة بمارس القيادة ويوجه الشركة بنزاهة وحكمة ويعمل لمصلحة الشركة بشفافية ومسؤولية، كما يقدم الحوافر المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها، ويسعى لتعظيم قيمة الشركة. ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة، يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، أبرزها ما يأتي:

• لجنة التدقيق:

حظي مفهوم لجنة المراجعة في الآونة الأخيرة بالمزيد من الاهتمام في الدول المتقدمة وبعض الدول العربية، حيث تم إصدار العديد من القوانين والتوصيات التي تؤكد ضرورة وجود لجنة المراجعة ضمن الهيكل لتنظيمي للشركة، حيث تعرف على أنها:

هي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة وتقتصر عضويتها على أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين والذين تتوفر لديهم الاستقلالية والخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق، وتتعلق مسؤوليتها بتدقيق عمليات إعداد التقارير المالية ومراجعة عمليات التدقيق الداخلي والخارجي، وكذلك مراجعة الالتزام تطبيق قواعد حوكمة الشركات من قبل إدارة الشركة.

• لجنة المكافآت:

توصي أغلب الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهمة بها بأنه يجب أن تشكل لجان المكافآت من أعضاء بمجلس الإدارة غيه التنفيذيين. وفي مجال الشركات للمملوكة للدولة، فقد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تأكيداً على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس إدارة والإدارة العليا معقولة، وذلك لضمان تعزيز مصالح الشركة في الأمد البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية.

• لجنة التعيينات:

يجب أن تم تعيين أعضاء بمجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم، وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من الشركة. ولضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين.

4. الآلية حوافز التنفيذيين

تناولت العديد من الدراسات أنه من الحلول الناجعة لعلاج مشكلة تكلفة الوكالة هو الحل التحفيزي الذي يعتمد على الربط بين ثروة المديرين التنفيذيين بثروة المساهمين حتى يكون لجميع الأطراف نفس الأهداف، وهذا ما يسمى بارتباط تحفيزات المديرين برغبات المساهمين وبذلك يتعين من المديرين العمل على تعظيم مصلحة المساهمين، حيث يمكن استخدام عقود تعويضات مكافآت التنفيذيين في الحد من الممارسات الإدارية غير المرغوبة. ويتم تعويض التنفيذيين في المؤسسة بطرق مختلفة، منها قصيرة الأجل وتتمثل في الراتب الأساسي الذين يحصلون عليه، والذي يشتمل أيضا على معاشات التقاعد ومنح نقدية وعينية بالإضافة لذلك يمكن لهم الحصول على علاوات ترتبط بمقاييس الأداء المحاسبي في أغلب الأحيان، وفي الآونة الأخيرة يسمح للمديرين بالحصول على ثروة إضافية من جراء تطبيق البرامج التحفيزية طويلة الأجل، وفي أغلب الأحيان تكون على شكل خيارات الأسهم والتي من شأنها مكافأة المدير لعمله على زيادة سعر سهم المؤسسة (Kennth and john , 2007,p12).

المطلب الثاني : الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

تمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية الرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر احد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من اجل تطبيق قواعد الحوكمة . وتمثل هذه الآليات ما يلي:

1. آلية فعالية حملة الأسهم

عندما يعبر المساهمين عن آرائهم في أي وقت كان أو يحاولوا التأثير على قرار مؤسسة ما، فهم بذلك يعتبرون مساهمين ايجابيين والمساهمون الذين يقدموا عروضاً للتصويت عليها أو يحضروا اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين السنوية يعتبر هؤلاء بالطبع مساهمين ايجابيين وحتى إرسال خطابا إلى إدارة المؤسسة فيما يتعلق ببعض النواحي التشغيلية أو السياسات الاجتماعية للمؤسسة يمكن أن تعتبر فعالية مستثمر (بن عيسى، 2012، ص76).

2. آلية المراجعة الخارجية

تعرف المراجعة الخارجية "بأنها عملية فحص أنظمة الرقابية الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت المراجعة فحصاً إنتقادياً منظماً، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة".

كما يمكن تعريفها بأنها "نظام يهدف إلى إعطاء الرأي الموضوعي في التقارير والأنظمة والإجراءات المعنية لحماية ممتلكات المؤسسة موضوع المراجعة" (بولقرون وبلول، 2020، ص111).

• أهداف المراجعة الخارجية:

- ✓ إن الهدف الأساسي من عملية المراجعة الخارجية هو إبداء الرأي الفني المحايد على صدق تعبير القوائم المالية لنتيجة الأعمال والمركز المالي وفق للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- ✓ إمداد إدارة المؤسسة أو الشركة بالمعلومات على نظام الرقابة الداخلية وبيان أوجه القصور فيه وذلك من خلال التوصيات التي يقدمها المراجع في تقريره؛
- ✓ إمداد مستخدمي القوائم المالية من المستثمرين والدائنين والبنوك وغيرهم بالبيانات المالية الموثوقة لتساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

3. آلية فعالية المقرضين:

إذا كانت المؤسسة تعاني من مستوى ضعيف لحوكمة المؤسسات، سيؤدي ذلك بالتبعية إلى احتمال انخفاض قيمة السندات الخاصة بهم مثلما يحدث لقيمة السهم، وإذا انهارت مؤسسة بسبب التطبيق الضعيف لنظام حوكمة المؤسسات يتعرض المقرضون لخطر ضياع أموالهم المقرضة لتلك المؤسسة. وبينما يجد البنك أنه أحق أن يكون مراقباً للمؤسسة التي يقرض الأموال إليها، لا يكون لدى حاملي السندات من الأفراد أي مصادر تمكنهم من مراقبة سلوك المؤسسة، ولحسن الحظ فإن القرض في حد ذاته يمكن أن يكون آلية مراقبة، وثمة وكالات لتقييم الملاءة الائتمانية والتي من شأنها تقييم مستوى الأمان التي يتسم به دين المؤسسة، وبذلك تستطيع تلك الوكالات توفير لمعلومات الهامة إلى مستثمري السندات، وبناء على ذلك يتسبب دين المؤسسات في تواجد ثلاث آليات أو أجهزة مراقبة لنظام حوكمة المؤسسات من منظور نظرية أصحاب المصلحة، حيث تتمثل تلك الآليات في (بن عيسى، 2012، ص79):

- الدين كآلية رقابية و تنظيمية؛
- المقرضون المؤسسين كآلية رقابية على المؤسسات؛
- وكالات تقييم الملاءة الائتمانية كآلية رقابية على المؤسسات؛

4. آلية محلل الأوراق المالية

بصفة عامة ينقسم لمحللون لمليون إلى نوعين، محللو جانب الشراء ومحللو جانب البيع، ويظهر النوع الأول عندما يقوم المستثمرون لمؤسسون كصناديق لمعاشات وصناديق الاستثمار بتعيين محلي الأوراق المالية وهدفهم من ذلك أن يساعدهم المحللون في اتخاذ قراراتهم بصدد الأسهم التي يتعين على الصندوق شراؤها، لذلك يشار إليهم بمحلي الجانب لشرائي، ولا تنتشر توصيات هؤلاء لمحليلين للجمهور حيث يتم استخدامها بواسطة لمستثمرين المؤسسين فقط.

أما لنوع الآخر فيظهر عندما تعين مؤسسات وبنوك الاستثمار هي الأخرى لمحليلين الماليين، حيث يأمل هؤلاء محللون أن يستثمر بائعهم عن فوائد كافية في سوق الأوراق المالية مما سيعود على المؤسسات التابعين لها بالمكاسب من جراء عمولة سمسة المضاربة وأتعاب عمليات الاكتتاب. ولذلك يشار إلى محلي الأوراق المالية لبنوك السمسة وبنوك الاستثمار بمحلي جانب لبيع، وفي الكثير من الأحيان يتم نشر التوصيات محلي جانب البيع للجمهور. ويعتمد العديد من الجمهور على هذه التوصيات. وبالتالي يعتبر محلي جانب البيع آلية من آليات حوكمة المؤسسات (Habib. 2008. P12).

المطلب الثالث: الاندماجات والاكتسابات

مما لاشك فيه أن الاندماجات والاكتسابات تعتبر من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع المؤسسات من أنحاء العالم. ويوجد العديد من الأدبيات والأدلة التي تدعم وجهة النظر التي ترى أن الاكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة (في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال). أما فيما يخص المؤسسات العمومية فتشير منظمة OCDE إلى أن الحوكمة الصينية على سبيل المثال قد استفادت من هذه الآلية، وذلك بعد إعطاء هذه المؤسسات قدرا من الاستقلالية في اتخاذ القرارات، ومنها قرارات الاكتساب والاندماج، ولكن الدولة بحاجة أن تتأكد من عدم الأضرار بحقوقها كمالك للأسهم جراء مثل هذه القرارات المهمة التي تتخذها الإدارات (بن يوسف وزيتوني، 2019، 197).

خلاصة

بعد دراستنا لهذا الفصل المتعلق بالإطار النظري لحوكمة الشركات توصلنا إلى الاهتمام العالمي بحوكمة الشركات جاء نتيجة الرغبة في التقليل من المخاطر وتفادي الانهيارات والفضائح المالية، وكذلك الانتشار الواسع لمفهوم انفصال الملكية عن الإدارة ما ترتب عن ذلك من تعارض في المصالح بين الإدارة من جهة والمساهمين من جهة أخرى، حيث تهدف حوكمة الشركات إلى حماية حقوق المساهمين ومصالحهم وضمان الشفافية والعدالة والمساواة وكذا ضمان التدقيق المالي للمؤسسات.

بالرغم من الاهتمام الكبير الذي حظي به مفهوم حوكمة الشركات إلا أنه لا يوجد تعريف موحد لهذا المفهوم ويرجع السبب في ذلك إلى تداخله في العديد من الأبعاد التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية والمحاسبية والمالية والبيئية للمؤسسات.

كما بدلت العديد من المنظمات والهيئات الدولية العديد من الجهود لوضع مبادئ التي تقوم عليها الحوكمة من أجل التطبيق الجيد والفعال لحوكمة الشركات .

من أجل التطبيق السليم للحوكمة يجب تطبيق مجموعة من الآليات المتمثلة في الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات، لما لهذه الآليات من دور في إحكام الرقابة على تصرفات وأداء الإدارة مما يضمن لأصحاب المصالح سلامة المعلومات المالية والمحاسبية الفصح عنها باعتبارها الأساس لاتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية.

الفصل الثاني: أساسيات

حول الأداء المالي

تمهيد

إن الهدف الأساسي للمؤسسة يتمثل في تحقيق الربحية والاستمرارية والتطور، فقد أصبح لواما على المؤسسات مهما كانت طبيعتها تعمل على تحسين أدائها، هذا ما جعل موضوع الأداء المالي من المواضيع التي حظيت باهتمام الباحثين والمفكرين.

حيث تعتبر عملية قياس الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة من اجل تحقيق أهدافها وإدارة الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية، الأمر الذي يوجب تحليلا شاملا لمختلف الوظائف التي تقوم بها، ويعتبر التمويل الوظيفة الأساسية للشركات الاقتصادية، إلا أن توفره يعتمد على كفاءة إيجاد الموارد من خلال الوسطاء في الأسواق المالية.

وعليه يتم التطرق في هذا الفصل إلى:

- ✓ **المبحث الأول:** مفاهيم أساسية حول الأداء والأداء المالي؛
- ✓ **المبحث الثاني:** تقييم الأداء المالي؛
- ✓ **المبحث الثالث:** علاقة الأداء المالي بحوكمة الشركات.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء والأداء المالي

يعد موضوع الأداء المالي من أهم الموضوعات التي يتناولها الباحثون بالدراسة والتحليل، وهذا باعتباره مؤشر الحكم الرئيسي على مدى قدرة المؤسسة على البقاء والاستمرار، فالمؤسسة التي لا تحقق الأداء المالي المطلوب لا يمكنها بأي حال من الأحوال مجازة منافسيها وزبائنها وضمان بقائها في السوق، حيث يتضمن هذا المبحث كل من:

المطلب الأول: ماهية الأداء؛

المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي؛

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي.

المطلب الأول: ماهية الأداء

1. مفهوم الأداء:

يعتبر مفهوم الأداء من أكثر المفاهيم شيوعا واستعمالا في حقل اقتصاد وتسيير المؤسسات لهذا سوف نقدم مجموعة من التعاريف الآتية:

- إن أصل كلمة الأداء لاتيني، فالأداء هو المقابل للكلمة الإنجليزية (Performance) والتي تعني إنجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه، وهو نفس المنعى الذي ذهب إليه قاموس (EncycIopedic world dictionary) أي إنجاز الأعمال كما يجب أن تتجز (خيرى، 2014، ص93)؛
- حيث عرفه البعض بأنه القدرة على الإنتاج بفعالية (باستهلاك القليل من الموارد) للسلع والخدمات التي تستجيب لطلب السوق (الجودة، الأجل، الخيار السعر) بما سمح بتحقيق فائض لتحريك النظام الاقتصادي، وعرفه البعض الآخر بأنه العلاقة بين النتيجة والمجهود، وهو أيضا معلومة كمية في أغلب الأحيان تبين درجة بلوغ الغايات والأهداف والمعايير والخطط المتبعة في المنظمة (يحياوي، 2009، ص218)؛
- كما يرى بعض الباحثين أنه جاء مركز نو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي تبلغ بهما هذا المركز الأهداف التي قبلها، الفعالية تحدد في أي مستوى تتحقق الأهداف، الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك (عشي، 2002، ص14).

ومن مجمل التعاريف السابقة يمكن القول أن الأداء سلسلة من النشاطات تنجزها المؤسسة لتحقيق أهدافها المسطرة باستخدام مواردها المتاحة واستغلالها بكفاءة وفعالية.

2. أنواع الأداء :

ينقسم أنواع الأداء إلى أربعة معايير وهي معيار الشمولية، معيار مصدر الأداء ومعيار الطبيعة.

2.1 حسب معيار الشمولية :

حيث قسم (مزهوده، 2001، ص89) الأداء حسب هذا المعيار إلى أداء كلي وأداء جزئي:

- **الأداء الكلي:** وهو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالاتمرارية والشمولية والأرباح والنمو...؛
- **الأداء الجزئي:** وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة، حيث يمكن أن يقسم حسب المعيار الوظيفي إلى: أداء وظيفة المالية، أداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة التمويل أداء وظيفة الإنتاج وأداء وظيفة التسويق.

2.2 حسب معيار المصدر :

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين:

- **الأداء الداخلي:** ينتج بفضل ما تملكه الوحدة أو المؤسسة من موارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:
 - ✓ **الأداء البشري:** أي أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم أمور استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية للمؤسسة؛
 - ✓ **الأداء التقني:** ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال، وذلك من خلال الكفاءة في توليد المبيعات من الأصول الثابتة؛
 - ✓ **الأداء المالي:** يتمثل في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف وذلك من خلال إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض أرباح وتعظيم قيمة المؤسسة (زرقون وعرابة، 2014، ص125).
- **الأداء الخارجي:** هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة. فهو يتولد عن المحيط الخارجي للمؤسسة، ويمكن أن يظهر هذا الأداء في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها

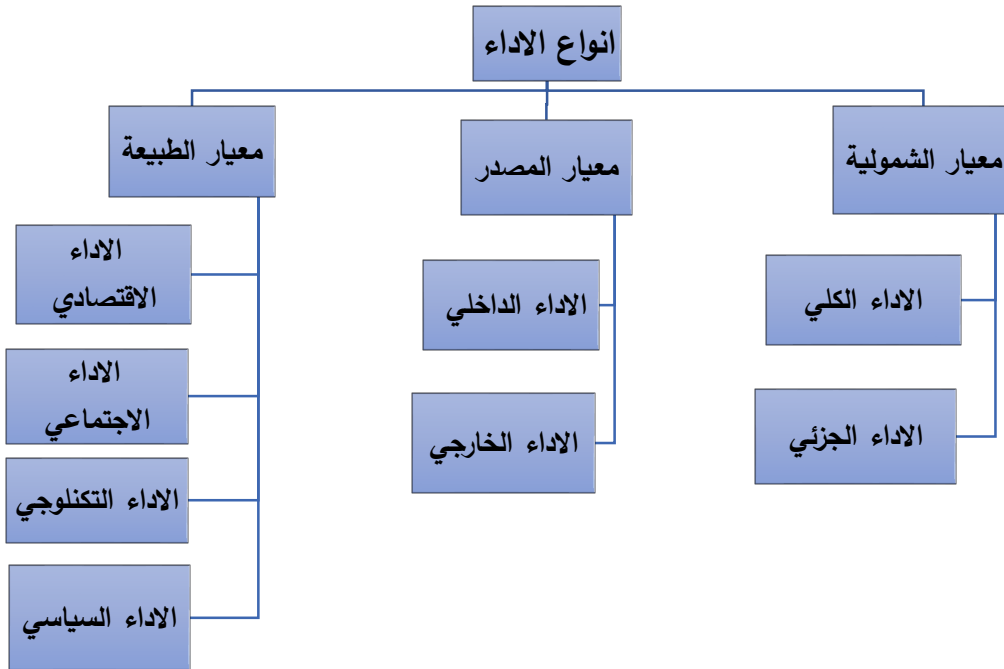
المؤسسة، نتيجة مثلا ارتفاع رقم أعمالها في ظروف معينة، كازدياد الطلب على منتج المؤسسة أو خروج أحد المنافسين. فكل هذه المتغيرات تنعكس على الأداء إيجابا أو سلبا، وعلى المؤسسة أن تسعى لمحاولة قياس وتحليل هذا الأداء، لأنه يمكن أن يشكل تهديدا لها. فهي لا تتحكم فيه أو يصعب عليها ذلك كما هو الحال بالنسبة للأداء الداخلي (شطبي، 2011، ص18)

2.3 حسب معيار الطبيعة

وقسم الأداء إلى:

- **الأداء الاقتصادي:** ويتعلق باستخدام الأمثل للموارد التي تملكها المؤسسة.
- **الأداء الاجتماعي:** تزايد أهمية الأداء الاجتماعي بتزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية و يتعلق الأمر بالأهداف التي يجب على المؤسسات تحقيقها اتجاه المجتمع الذي تنشط فيه. (الحجازي، 2012، ص105)
- **الأداء التكنولوجي:** يكون للمؤسسة أداء تكنولوجيا عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهدافا تكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجيا معين، وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية إلى ترسمها المؤسسة أهدافا إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.
- **الأداء السياسي:** يتجسد الأداء السياسي في بلوغ للمؤسسة أهدافها السياسية، ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى. والأمنة في هذا المجال عديدة والمثال التالي يوضح أهمية الأهداف السياسية لبعض المؤسسات: تمويل الحملات الانتخابية من أجل إيصال أشخاص معينين إلى الحكم أو مناصب سامية لاستغلالهم فيما بعد لصالح المؤسسة (عشي، 2002).

الشكل رقم(2-01): أنواع الأداء



المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال ما سبق.

المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي

1. تعريف الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشوكات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث انه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافها. ومما سبق فان الأداء المالي هو:

- أداة تحفيز لاتحاد القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها (محمود الخطيب، 2010، ص45)؛

- وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات، وصافي الثروة؛
- المعبر عن أداء الأعمال باستخدام المؤشرات المالية كالربحية مثلاً، ويمثل الركيزة الأساسية التي تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة؛
- انعكاس للمركز المالي للمؤسسة المتمثل بفقرات كل من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر فضلاً عن قائمة التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية عن أعمال المصرف لفترة زمنية معينة (فرحان والشهداني، 2011، ص68).
- يعرف الأداء المالي على أنه مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستغلال الأمثل لمواردها المالية في الاستخدام القصير وطويل الأمد من أجل تشكيل ثروة؛
- كما يقصد بالأداء المالي تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بتبني التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة، تمتد إلى مدى متوسط، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستمرار في مستوى الأداء (بومصباح، 2021، ص221).

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الأداء المالي هو القدرة على تحقيق الأهداف المالية المحددة وتحقيق الأرباح المرجوة، وتُعكس الصحة المالية على تحمل المخاطر المالية وتحقيق العوائد المتوقعة للمساهمين والمستثمرين، وذلك من خلال تحقيق أهدافها المالية المحددة والعمل على تحسين عائداتها والتقليل من مخاطرها المالية.

2. أهمية الأداء المالي

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضاً وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسة وتفحص سلوكها و مراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة واستثماراتها وفقاً للأهداف العامة للمؤسسة والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية وبقاء المؤسسة، وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية (محمود الخطيب، 2010، ص46):

- تقييم ربحية المؤسسة؛

- تقييم سيولة المؤسسة؛
- تقييم تطور نشاط المؤسسة؛
- تقييم مديونية المؤسسة.

3. أهداف الأداء المالي

يهدف الأداء المالي إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي قسمها (خلادي وهزلة، 2018، ص67) إلى قسمين:

3.1 الأهداف الخارجية

- تمكين المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته، ومعرفة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بها؛
- مساعدة المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بينهما لاتخاذ القرار الملائم.

3.2 الأهداف الداخلية

- نمو المؤسسة: حيث يعتبر من أبرز عوامل تعظيم القيمة وتحديد مدى نجاح خططها وإستراتيجيتها المتعلقة بالاستمرار والتطور؛
- تحقيق التوازن المالي للمؤسسة وكذا المساهمة في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة؛
- تحقيق الربحية والمردودية والاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير وكذا تخفيض الخطر المالي الذي يمكن أن تواجهه المؤسسة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تواجه المؤسسة خلال القيام بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلها في أداء وظائفها، مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات الصحيحة بشأنها.

1. الهيكل التنظيمي

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في الشركات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في الشركات وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات في الشركات المساعدة في اتخاذ القرار بأكثر فاعلية .

2. المناخ التنظيمي

هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، وأما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء .

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية كفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة لأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات

3. التكنولوجيا

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

وعلى المؤسسات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات والتي لا بد لهذه المؤسسات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنوع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

4. الحجم

يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات حيث إن بزيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وإيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين المحليين الماليين المهتمين بالشركة وإن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسات، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

ويمكن تصنيف العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسة إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية تتعلق بالمحيط الخارجي (بضياف وشماخي وبخالد، 2018، ص552).

4.1 العوامل الداخلية

العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة والتي يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل:

- الرقابة على التكاليف؛
- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة؛
- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال

4.2 العوامل الخارجية

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكن التوقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات ومحاولة إعطاء خطط لمواجهةها والتقليل من تأثيرها وتشمل هذه العوامل:

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرق الدولة وقوانين السوق؛
- السياسة المالية والاقتصادية للدول (جليلة، 2009، ص78).

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

يعد تقييم الأداء من العمليات المهمة التي تشمل أداء كل من أداء الأفراد والمؤسسة، والاقتصاد ككل. حيث تعتمد فكرة تقييم على مدى التطابق بين الأداء المخطط والفعلي، ويضم هذا المبحث المطالب التالية:

- ✓ **المطلب الأول:** تعريف وأهمية تقييم الأداء المالي،

✓ **المطلب الثاني:** مراحل تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: تعريف وأهمية تقييم الأداء المالي

1. تعريف تقييم الأداء المالي

حضي تقييم الأداء المالي بمفاهيم كثيرة ومنها:

- تقييم الأداء المالي هو قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى المعرفة، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج أو الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة (قدور، 2020، ص21)؛
 - يعرف تقييم الأداء المالي على انه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة المضافة ومجابهة المستقبل. من خلال الاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وكذلك باقي القوائم المالية؛
 - هو جزء من العمل الإداري المتواصل والذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الإدارة للتأكد من أن الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية وطبقا للمعايير الفنية والاقتصادية المحددة (خلادي وهزلة، 2018، ص67)؛
 - كما يعرف تقييم الأداء على انه عملية التي تقوم فيها المؤسسة بمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المستهدف وتحديد نواحي القوة والضعف في الأداء مع تحديد أسباب ذلك للتأكد من مدى مساهمة الأداء في ضمان بقاء الاستمرارية للمؤسسة (غانم وبن خليف، 2021، ص384)؛
- من خلال التعاريف السابقة فانه ينظر إلي تقييم الأداء على انه عملية قياس انجازات المؤسسة بمؤشرات تعبر عن نتائج الأداء الفعلي ومقارنتها بالنتائج المقدره مما يسمح للمؤسسة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الانحرافات.

2. أهمية تقييم الأداء المالي

تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي فيما يلي:

- يوفر للإدارة مختلف المعلومات المالية التي من شأنها أن تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة، سواء كانت قرارات استثمارية أو تطويرية أو متعلقة بتغيير السياسات؛
- المساهمة الفعالة في التسيير الجيد للمؤسسة الاقتصادية من خلال تعزيز تحسين القيمة والمساهمة في تدنية التكاليف؛
- يعتبر من أهم الركائز لتسطير السياسات العامة سواء بالنسبة للمؤسسة وبالنسبة للهيئات القائمة فيها؛

- توصيل أهداف المؤسسة إلى جميع الأنشطة والمستويات؛
- تقييد في التقييم الشامل طويل الأجل بالاعتماد على التقييم قصير الأجل الذي ساهم في رسم السياسات والاستراتيجيات؛
- تعزيز الاتصالات بين مختلف المستويات والمصالح وتسهيل التنسيق بينهما (خلادي وهزلة، 2018، ص 69).

مطلب الثاني: مراحل تقييم الأداء المالي

تتم عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة وفق المراحل التالية:

- **وجود أهداف محددة مسبقاً:** من المؤكد إن عملية تقييم الأداء المالي لا تكون إلا إذا وجدت أهداف محددة مسبقاً، وقد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط أو قرار حاكم، يتم على أساسها عملية تقييم الأداء في المؤسسة؛
- **الحصول على البيانات والمعلومات الإحصائية:** وذلك من خلال القوائم المالية المتمثلة في الميزانية، جدول حساب النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة والملاحق المرفقة بالتقارير المالية، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة والبيانات المتعلقة بأنشطة الشركات المتشابهة؛
- **قياس الأداء الفعلي:** يتم قياس الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بين بيانات ومعلومات، ويجب توفر عاملين مدربين للقيام بهذه الأعمال. مع استخدام الآلات المستحدثة متى كان ذلك مناسباً، لسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير، واتخاذ القرارات الخاصة بها؛
- **اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات:** وذلك يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقاً وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط، لذلك فإن تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب؛
- **مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير وتحديد الانحرافات:** يتم مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء كانت ايجابية أو سلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية و جعلها قادرة على مجابهة الأخطاء قبل وقوعها من اجل اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحول دون وقوعها؛

- تحليل ودراسة البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط: حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات، وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات (سباع وبن عمر، 2018، ص151).

المبحث الثالث: علاقة حوكمة الشركات بالأداء المالي

نظرا للأهمية والدور الذي تلعبه حوكمة الشركات وزيادة الاهتمام بها بسبب تحسين مستوى الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية من خلال رفع قيمة الأرباح والتقليل من المخاطر والقدرة على التنبؤ مدى نجاح أو فشل المؤسسات على المدى الطويل وبالتالي تحقيق أداء مالي جيد بالنسبة للمؤسسة.

وبناء على ما سبق يمكن توضيح العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي من خلال هذا المبحث الذي يتناول كل من علاقة مبادئ حوكمة الشركات بالأداء المالي وكذا علاقة آليات حوكمة الشركات بالأداء المالي. وشمل المبحث كل من:

المطلب الأول: علاقة مبادئ الحوكمة بالأداء المالي.

المطلب الثاني: علاقة آليات حوكمة الشركات بالأداء المالي.

المطلب الأول: علاقة مبادئ الحوكمة بالأداء المالي

تتم علاقة مبادئ حوكمة الشركات بالأداء المالي في:

1. علاقة حماية حقوق المساهمون بالأداء المالي

يتم إبراز العلاقة بين حقوق المساهمين والأداء المالي في النقاط التالية:

- إن حماية حق المساهم في الحصول على الأرباح وضمان أن تكون هذه الأرباح حقيقية غير صورية. أي أن تكون نتيجة عمليات قامت بها الشركة وأن يرد ذكرها في ميزانية السنة المالية يساهم في تعزيز ثقة المساهمين في إدارة المؤسسة بأن أموالهم توظف بفعالية وكفاءة؛
- حماية حق المساهم في التصرف بالأسهم يمنح له حرية تداول الأسهم، أي بيع وشراء الأسهم في السوق المالية، ويمكن أن يساهم ذلك بشكل كبير في ارتفاع قيمة السهم نتيجة الطلب عليه، خاصة إذا كانت المؤسسة تمنح أرباح عالية ومنتظمة للمساهمين؛
- حماية حق المساهم في الاطلاع على المعلومات والحصول عليها يؤدي إلى تمكين المساهم من معرفة ما يجري داخل الشركة من خلال اطلاعه على أهم الوثائق من سجلات محاسبية وقوائم مالية وتقارير،

وتعتبر هذه الوثائق بمثابة البيان الذي يمكن أخذه كمعيار لتقييم مدى نجاح سياسة التسيير والإدارة المنتجة كمن طرف إدارة الشركة، الأمر الذي يسهل اتخاذ القرارات و التصويت في اجتماعات الجمعية العامة (يخلف وطرشي، 2021، ص129)؛

- إن حماية حقوق المساهمين تعد احد العوامل الأساسية التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة. فالمساهمون هم أصحاب الملكية في المؤسسة وبالتالي فهم يتحملون المخاطر المرتبطة بنشاط الشركة ويأملون في تحقيق عوائد مالية على استثماراتهم. لذلك يعتبر حماية حقوق المساهمين من قبل المؤسسة مهم جدا لتحقيق الأداء المالي المستدام وزيادة ثقة المساهمين والمستثمرين بالمؤسسة؛
- إن الحماية الفعالة لحقوق المساهمين تساعد في جذب المستثمرين الجدد وتحسين تقييم المؤسسة من قبل وكالات التصنيف الائتماني، وبالتالي تحسين سيولة الأسهم وتعزيز قدرة المؤسسة على جذب الأموال من الأسواق المالية بتكلفة اقل؛
- لذلك يمكن القول أن العلاقة بين حماية حقوق المساهمين والأداء المالي متبادلة ومترابطة بشكل وثيق، حيث يتأثر الأداء المالي بمدى حماية حقوق المساهمين والعكس صحيح (Bayelign. 2022. P5).

2. علاقة أصحاب المصالح بالأداء المالي

أن كل طرف من هذه الأطراف (المستثمرين، البنوك، الموظفين، العمال، الموردين، الحكمة) يراقب ويؤثر على إدارة المؤسسة بعدة طرق، في محاولة للحصول على مكاسب، سواء من خلال إدارة ومراقبة المؤسسة أو زيادة التدفقات النقدية وحسين وضع المؤسسة، حيث تزداد ثروة المساهمين إذا قامت المؤسسة بتأدية الخدمات إلى عملائها بالشكل المطلوب وكذلك إذا حافظت على علاقات جيدة مع الموردين وعلى سمعة جيدة بالنسبة لالتزاماتها القانونية، مع ضرورة تواصلها مع المستثمرين، من خلال القوائم المالية والاجتماعات المستثمرة والصرحة، والابتعاد عن التظليل وتقديم الإفصاح اللازم في الوقت المناسب (بومعيزة وبوطايقية، 2022، ص184).

فأصحاب المصالح هم الجهات المهمة بنشاط المؤسسة، حيث لكل جهة من الجهات مصلحة مختلفة في النشاط التجاري للمؤسسة، ولكن على الرغم من وجود مصالح مختلفة لهذه الجهات، إلا انه يمكن أن تتبنى المؤسسة سياسات واجراءات تلبي مصالح هذه الجهات بشكل متوازن وتعمل على تحقيق أداء مالي قوي ومستدام في نفس الوقت.

وبالتالي فان تحقيق الاداء المالي يتطلب من الشركة مراعاة مصالح الجميع (Wanyama and Olweny, 2013, p2220).

3. علاقة مسؤوليات مجلس الإدارة بالأداء المالي

انطلاقاً من أن حوكمة الشركات تعبر عن إطار لمجموعة من المبادئ المتعلقة بإدارة الشركات، وكيف يتم إبلاغ هذه المبادئ خارجياً، يمكن تحديد أهداف مجلس إدارة الشركات، وذلك بجعل أكثر جاذبية للاستثمار، خاصة المدرجة منها في البورصة، والمساهمة في تحسين قدرة الشركات، لقيامها بذلك يتطلب إمكانية تعامل المديرين مع التحديات الإستراتيجية للعولمة، وتعزيز القدرة التنافسية للشركات وتحفيز النقاش حول حوكمة الشركات، بالإضافة إلى مراجعة وتوجيه الإستراتيجية المؤسسية الرئيسية ووضع خطط وسياسة المخاطر وتحديد أهداف الأداء (بومعيزة وبوطايقية، 2022، ص186). ويمكن تلخص مسؤوليات مجلس الإدارة في:

- تحديد الرؤية الإستراتيجية العامة للمؤسسة حيث يتحمل مسؤوليتها أعضاء مجلس الإدارة وتحديد الأهداف والخطط الطويلة الأجل التي تؤثر على أدائها المالي؛
- يتحمل أعضاء مجلس الإدارة مسؤولية تعيين الإدارة التنفيذية ومراقبتها، وضمان قيادة المؤسسة بكفاءة وفعالية واتخاذ القرارات التي تعزز أدائها المالي؛
- يتحمل أعضاء مجلس الإدارة مسؤولية مراقبة الأداء المالي للشركة وتقييم النتائج المالية المحققة، والتأكد من إتباعها للمعايير المحاسبية والتقارير المالية الدقيقة والشفافة؛
- يتحمل أعضاء مجلس الإدارة مسؤولية وضع السياسات والإجراءات الداخلية للشركة، والتأكد من تطبيقها بكفاءة، والعمل على تحسينها لتعزيز أدائها المالي؛
- يتحمل أعضاء مجلس الإدارة مسؤولية تحليل وتقييم المخاطر المحتملة التي تؤثر على أداء الشركة المؤسسة المالي، واتخاذ القرارات اللازمة للتعامل معها؛
- يتحمل أعضاء مجلس الإدارة مسؤولية تحديد المستويات الملائمة للديون والتمويل بشكل فعال ومسؤول، وتجنب التراكم الزائد للديون الذي يؤثر على أداء الشركة المالي؛
- يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية تقييم الأداء العام للمؤسسة وتحليل النتائج، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء المالي وتعزيز قيمة المؤسسة؛
- يتحمل أعضاء مجلس الإدارة مسؤولية الامتثال للقوانين واللوائح المالية والمحاسبية المعمول بها (Naseem and Xiaming and Riaz And Ur Rehman. 2017. P285)

المطلب الثاني: علاقة آليات حوكمة الشركات بالأداء المالي

تتمثل العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والأداء المالي في العناصر التالية:

1. علاقة مجلس الإدارة بالأداء المالي

يعتمد مجلس الإدارة على سلطته ومن خلال قيامه بالمراقبة والفحص أو اتخاذ الإجراءات اللازمة وبالتالي فهو يضمن تحقيق قيمة أفضل للمستثمرين كما يضمن لهم عدم ضياع أو إساءة استخدام رأس المال بل أن رأس مالهم يستخدم لتحسين الأداء الاقتصادي للشركة وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة قيمة الشركة والرفاهية الاجتماعية للشركة، بالإضافة إلى أن استقلال مجلس الإدارة يخفض الخسائر التي تنشأ عن مشكلة الوكالة بالإضافة إلى أن المحاسبة أمام مجلس الإدارة تؤدي إلى أداء مالي أفضل إذ أن المحاسبة عن المسؤولية تؤدي ببساطة إلى تحسين قدرة الشركة على إنتاج الثروة (براهمة، 2009، ص 28).

علاوة على ذلك يتمتع مجلس الإدارة بسلطة وسيطرة كبيرة على عمليات المؤسسة وقدرته على توجيه سياساتها وتحديد أهدافها، مما يؤثر على أدائها المالي بشكل كبير. إلى جانب ذلك فهو يعمل على ضمان وجود نظام مراقبة دقيق وفعال للتحقق من الامتثال للسياسات والقوانين المحلية والدولية ومراقبة أداء الإدارة التنفيذية للمؤسسة. ويحرص مجلس الإدارة على إيجاد توازن بين المصالح المختلفة لجميع أصحاب المصلحة في المؤسسة.

وبالتالي فإن مجلس الإدارة يمثل عاملاً حاسماً في تحقيق الأداء المالي الجيد للمؤسسة، حيث يعمل على توجيه الشركة نحو الأهداف الإستراتيجية الرئيسية وضمان تطبيق السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق النتائج المالية في الشركة ويحافظ على سمعتها ونجاحها في السوق (Stanwick.2002, p39).

2. علاقة المراجعة الداخلية بالأداء المالي

يتمثل دور نظام الرقابة الداخلية في تقديم مختلف التوصيات اللازمة لتحسينه من مسؤوليات المراجعة الداخلية لكن دون التدخل بشكل مباشر في وضع النظام، حيث يقوم مسؤول المراجعة الداخلية بتبليغ الإدارة العاملة بطرق محددة حسب كل شركة عن النتائج الأساسية للعمليات التي تم القيام بها. حيث تهدف المراجعة الداخلية إلى منع الأخطاء والتزوير والكشف عنها والرقابة على المخاطر وإبداء الرأي لتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية للشركة، كما تهدف إلى تحقيق وجود نظام محاسبي على مدار السنة كما يهدف لخدمة الإدارة والمدقق الخارجي (براهمة، 2014، ص 99).

حيث ترتبط المراجعة الداخلية بشكل كبير بالأداء المالي للشركة، حيث تعتمد على تقييم وتحسين فعالية وكفاءة العمليات المالية في المؤسسة.

تساعد المراجعة الداخلية على تحديد النقاط الضعيفة في النظام المالي وتحديد المخاطر المحتملة التي يمكن أن تؤثر على الأداء المالي للشركة. ومن خلال تزويد الإدارة بتوصيات وتحسينات مقترحة، يمكن أن تساهم المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي على المدى الطويل.

علاوة على ذلك تمثل المراجعة الداخلية وظيفة مهمة في الحوكمة الداخلية، حيث تساعد على ضمان التزام الشركة بالمعايير والقوانين المالية والضريبية، مما يقلل من المخاطر المحتملة للمؤسسة ويساهم في تحسين الثقة لدى المساهمين والعملاء والشركاء التجاريين.

وبالإضافة إلى ذلك، تمثل المراجعة الداخلية عاملاً مهماً في تحقيق الشفافية والمساءلة في المؤسسة، حيث يمكن أن تساعد في كشف الاحتيال والفساد المحتمل وتقليل الأخطاء والسلوكيات غير الأخلاقية، مما يساعد على تعزيز الأداء المالي وسمعة المؤسسة (Niyitegha. Kato. 2022. P187)

خلاصة

يعد الأداء المالي واحدا من المؤشرات المستخدمة في قياس نجاح المؤسسة أو فشلها، وتحديد نقاط القوة وتدعيمها ونقاط الضعف ومعالجتها للحفاظ على بقائها واستمرارها، وهذا لارتباطه بالجانب المالي الذي يعتبر من أكثر الجوانب التي تهتم بها.

كما تعتمد المؤسسات على عملية تقييم الأداء المالي كطريقة يمكن من خلالها مراقبة نشاط المؤسسة الاقتصادية. واتخاذ مختلف القرارات التي من شأنها أن تعمل على تحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وفعالية. وذلك باستخدام مؤشرات اقتصادية لقياس أدائها.

كما استخلصنا أن آليات حوكمة الشركات تلعب دور كبير وفعال في تحسين الأداء المالي للمؤسسات وتحقيق الهدف الأساسي لها وهو تحقيق الربح وضمان استمرارية المؤسسة، وبالتالي نستنتج وجود علاقة طردية بين آليات حوكمة الشركات والأداء المالي.

كما استخلصنا أن للحوكمة آليات من خلال تطبيقها يمكن تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

تمهيد

بعد الدراسة النظرية لموضوع البحث والذي تطرقنا من خلاله إلى آليات حوكمة الشركات كما تم التعرف كذلك على الأداء المالي، ومن أجل تدعيم الإطار النظري وجب القيام بدراسة تطبيقية من أجل إظهار أثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية. وذلك من خلال استبيان يدرس أبعاد آليات حوكمة الشركات والأداء المالي وتحليل النتائج المتحصل عليها، وبعد ذلك يتم ربط المتغير التابع المتمثل في الأداء المالي بالمتغير المستقل حوكمة الشركات وآلياتها، من خلال توجيه استبيان نحو عينة الدراسة والمتمثلة في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة والأساليب الإحصائية

سوف يتم إيضاح الجانب التنظيمي للدراسة، حيث يتم التطرق لتخطيط وتصميم أداة الدراسة، لننقل بعدها أبرز أساليب المعالجة المستعملة في تحليل البيانات المجمعة وأخيرا إجراء اختبار لأداة الدراسة للتأكد من مدى صدقها وثباتها.

المطلب الأول: تخطيط وتصميم أداة الدراسة

يتم التطرق إلى مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى نوع الأداة المستعملة في جمع البيانات.

1. مجتمع وعينة الدراسة:

• مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من: عضو مجلس إدارة، مراجع داخلي، رئيس مصلحة، موظف، محاسب ومدقق. وتمت هذه الدراسة في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة، حتى تكون الدراسة شاملة نوعا ما وذات مصداقية أكثر.

• عينة الدراسة:

لم يتم تحديد حجم العينة بشكل مسبق قبل توزيع الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع (73) استمارة ولكن تم استرداد (65) منها، وبذلك شكلت عينة دراسة مكونة من (65) فرد.

والجدول التالي يبين الاستبيانات الموزعة على مجتمع الدراسة.

الجدول رقم (3-01): لاستبيانات الموزعة والمسترجعة من عينة الدراسة

الاستبيان	التوزيع التكراري	النسبة
الاستبيانات المسترجعة	65	89.04%
الاستبيانات غير المسترجعة	8	10.96%
الاستبيانات الكلية	73	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين.

2. أداة الدراسة:

بغرض إكمال ما تم التطرق إليه في الجانب النظري والإلمام بجوانب الموضوع من الناحية العلمية ثم الاستعانة بالاستبيان (الملحق رقم 01) كأداة لجمع البيانات وهذا لأهمية البيانات كونها تعتبر أداة مضبوطة ومنظمة لجمع بيانات الدراسة من خلال صياغة نموذج من الأسئلة موجهة لأفراد عينة الدراسة، وقد تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين:

- القسم الأول: يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويشمل: الجنس، المستوى التعليمي، الرتبة المهنية، مدة العمل بالمؤسسة.
- القسم الثاني: يتناول توجهات أفراد عينة الدراسة، ويتم تقسيمه لثلاثة محاور كالتالي:
 - ✓ المحور الأول: يناقش الإطار النظري لحوكمة الشركات ويتكون من فرع واحد و(07) فقرات
 - ✓ المحور الثاني: يناقش آلية مجلس الإدارة ويتكون من فرع واحد و(07) فقرات.
 - ✓ المحور الثالث: يناقش آلية لجنة المراجعة ويتكون من فرع واحد و(07) فقرات.
 - ✓ المحور الرابع: يناقش آلية الإفصاح والشفافية ويتكون من فرع واحد و(07) فقرات.
 - ✓ المحور الخامس: يناقش الإطار النظري للأداء المالي ويتكون من فرع واحد و(07) فقرات.

الجدول رقم(3-02): توزيع درجات عبارات المحاور لمقياس ليكارت الخماسي

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبتين.

وقد تم الاعتماد في إعداد الاستبيان على الشكل المغلق، الذي يعتمد على طرح عبارات لها إجابات محددة.

المطلب الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات المجمعة تم استخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (STATISTICAL PACKAGE FOR SOCIAL SCIENCES)، والذي يرمز له اختصاراً (SPSS)، وهو برنامج يحتوي على مجموعة كبيرة من الاختبارات الإحصائية التي تندرج ضمن الإحصاء الوصفي مثل التكرارات، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية... الخ، ويضمن الإحصاء الاستدلالي مثل معاملات الارتباط، التباين الأحادي... الخ، وفي إطار الدراسة قمنا باستخدام الأساليب الإحصائية (التقنيات) التالية:

1. المدى:

قمنا بحساب المدى بين اكبر واصغر قيمة لدرجات ليكارت الخماسي (5-1=4) حيث تمثل 5 عدد الفئات، ويحسب طول الفئة على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \text{طول الفئة} &= \text{المدى} / \text{عدد الفئات} \\ 5/4 &= \\ 0.8 & \end{aligned}$$

وهكذا يصبح التوزيع كما يلي:

الجدول رقم(3-03): جدول توزيع سلم ليكارت

الفئة] 1.8-1]	2.4-1.8]]3.4-2.4]]4.2-2.6]	[5-4.2
درجة الموافقة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين.

2. النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي

تستخدم بشكل أساسي بغرض معرفة تكرار فئات متغير ما، ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة.

3. ألفا كرونباخ:

تستعمل لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.

4. الانحراف المعياري:

يعتبر من أكثر مقاييس التشتت لأنه مفهوم جبري محدد بدقة، ومن أقواها حساسية وأكثرها شيوعاً، الفكرة الأساسية له هي انه بدلا من إهمال الإشارات الجبرية، وعند حساب الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي، نحاول التخلص من تلك الإشارات بطريقة أكثر صلاحية وذلك بتربيع الانحرافات ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\sigma = \sqrt{\frac{\sum ni (xi - \bar{x})^2}{N}}$$

5. معامل الارتباط بيرسون

لقياس درجة الارتباط، يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين، وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبيان

6. اختبار (T) للعينة الواحد (T TEST):

لمعرفة إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة، وهي 3 أم زادت أم قلت عن تلك الدرجة، وقد تم استخدام هذا الاختبار للتأكد من دلالة المتوسط لكل عبارة من عبارات الاستبيان.

7. اختبار التباين الأحادي - ذو الاتجاه الواحد One Way Analysis of A NOVA

لمعرفة إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات البيانات.

8. اختبار (T-TEST) للعينة المستقلة:

لمعرفة الفروق في حالة الأسئلة التي تحتوي على خيارين للإجابة.

9. اختبار التوزيع الطبيعي:

لمعرفة نوع البيانات هل تتبع توزيع طبيعي أم لا.

المطلب الثالث: اختبار أداة الدراسة

حيث يتم دراسة الصدق الظاهري والبنائي لأداة الدراسة (الاستبيان)، وكذا دراسة ثباتها وهذا على النحو التالي:

أولاً: صدق أداة الدراسة (الاستبيان):

يقصد بصدق أداة الدراسة " شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها"، وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال الصدق الظاهري والبنائي.

1. الصدق الظاهري للأداة:

تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين مكونة من (03) أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة- وقد تم إجراء التصحيحات والتعديلات اللازمة بناء على اقتراحاتهم عند التصميم النهائي للاستبيان.

2. الصدق الداخلي لفقرات الاستبيان (الصدق البنائي):

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأهداف الدراسة، تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة البالغة (65)، وقد قمنا بحساب الاتساق الداخلي للاستبيان وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابع له كالآتي:

2.1. الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: مدى إدراك أفراد العينة لمفهوم حوكمة الشركات

يوضح الجدول التالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم عن معامل الاتساق الداخلي (الملحق رقم 02):

الجدول رقم (3-04):الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	حوكمة الشركات تمكن من ربط العلاقات فيما بين القائمين على إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة	0.594	0.000
2	تعمل حوكمة الشركات على التقليل من المخاطر المالية الاستثمارية	0.537	0.000
3	تعمل على تعزيز الرقابة والإفصاح والشفافية داخل المؤسسة	0.467	0.000
4	تعمل حوكمة الشركات على تحسين الأداء المالي للمؤسسة.	0.705	0.000
5	تساهم حوكمة الشركات في تحقيق التناغم بين مصالح الإدارة والمساهمين	0.451	0.000
6	تعمل حوكمة الشركات على حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة في المؤسسة.	0.393	0.000
7	تمكن حوكمة الشركات من تحقيق التميز التنافسي وتحسين أدائها المالي.	0.577	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من أجدول أن اغلب القيم الاحتمالية اقل من مستوى الدلالة 0.05، كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة و الدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الأول هي قيم موجبة مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

2.2. الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني:

يوضح الجدول التالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم عن معامل الاتساق الداخلي (الملحق رقم 03):

الجدول رقم(3-05): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يتكون مجلس الإدارة من أعضاء ذو أهلية وكفاءة.	0.421	0.000
2	يساهم أعضاء المجلس في ضبط ومراجعة السياسات الداخلية للمؤسسة بصورة دورية.	0.636	0.000
3	يقوم المجلس بوضع سياسة إدارة المخاطر المالية والتشغيلية للمؤسسة.	0.430	0.000
4	يتوفر لدى أعضاء مجلس الإدارة المهارات المالية والفنية اللازمة.	0.641	0.000
5	يقوم مجلس الإدارة بالسهر على حماية أموال المساهمين.	0.651	0.000
6	يلعب مجلس الإدارة دورا هاما في اختيار وإدارة وتغيير المدراء التنفيذيين.	0.805	0.000
7	يعتبر مجلس الإدارة احد مكونات جهاز المراقبة داخل المؤسسة حيث يراقب الإدارة ويشرف عليها ويقوم بتقييمها.	0.532	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من أجدول أن اغلب القيم الاحتمالية اقل من مستوى الدلالة 0.05، كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة و الدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الأول هي قيم موجبة مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

2.3. الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث:

يوضح الجدول التالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم عن معامل الاتساق الداخلي (الملحق رقم 04):

الجدول رقم(3-06): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تسمح المراجعة الداخلية بالمؤسسة بتقييم أداء مختلف الوظائف والأنشطة داخل المؤسسة.	0.813	0.000
2	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالمؤسسة بالاتصال والتنسيق مع المراجع الخارجي	0.531	0.000
3	تقوم إدارة المراجعة الداخلية للمؤسسة بدراسة أسباب مختلف المشاكل التي تحدث في الداخل.	0.610	0.000
4	تساهم إدارة المراجعة الداخلية بتقييم الأداء وتقديم التوصيات الملائمة لتحسين عمليات المؤسسة.	0.664	0.000
5	يتلقى أعضاء المراجعة الداخلية بالمؤسسة تدريباً سنوياً.	0.457	0.000
6	يتميز أعضاء المراجعة الداخلية بالمؤسسة بالتأهيل العلمي والخبرة.	0.678	0.000
7	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتقديم الخدمات الاستشارية للمؤسسة.	0.525	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من أجدول أن اغلب القيم الاحتمالية اقل من مستوى الدلالة 0.05، كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة و الدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الأول هي قيم موجبة مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

2.4 الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع:

يوضح الجدول التالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم عن معامل الاتساق الداخلي(الملحق رقم 05):

الجدول رقم (3-07): الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تتم عملية الإفصاح عن المعلومات المهمة بطريقة عادلة ونزيهة وصادقة في المؤسسة.	0.631	0.000
2	تراعي المؤسسة عرض نفس محتوى المعلومات المالية وغير المالية لكافة مستخدمي التقارير.	0.483	0.000
3	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن انحرافات عن الخطط الموضوعية من قبل.	0.663	0.000
4	يتم الإفصاح عن مخطط مكافآت المديرين التنفيذيين المبنية على الأسهم.	0.629	0.000
5	يتم الإفصاح عن معلومات مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.	0.501	0.000
6	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات المهمة في الوقت المناسب ودون تأخير	0.686	0.000
7	يتم الإفصاح عن أداء المؤسسة والوضع المالي بشكل دوري	0.521	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من أجدول أن اغلب القيم الاحتمالية اقل من مستوى الدلالة 0.05، كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة و الدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الأول هي قيم موجبة مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

2.5 الصدق الداخلي لفقرات المحور الخامس:

يوضح الجدول التالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم عن معامل الاتساق الداخلي (الملحق رقم 06):

الجدول رقم(3-08): الصدق الداخلي لفقرات المحور الخامس

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يقوم الأداء المالي بتشخيص الحالة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على مجابهة المستقبل.	0.753	0.000
2	يحدد الأداء المالي مكافآت الأشخاص وأجورهم.	0.614	0.000
3	يقوم الأداء المالي بتعزيز الاتصالات بين مختلف مستويات ومصالح الشركة وتسهيل التنسيق بينها.	0.844	0.000
4	يعتبر الأداء المالي من أهم الركائز لتسطير السياسات العامة سواء بالنسبة للمؤسسة وبالنسبة للهيئات القائمة فيها.	0.452	0.000
5	يتم قياس الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية.	0.597	0.000
6	تجمع الأداء المالي وحوكمة الشركات علاقة متبادلة ومترابطة	0.199	0.000
7	تحكم آليات حوكمة الشركات والأداء المالي علاقة إيجابية.	0.589	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من أجدول أن اغلب القيم الاحتمالية اقل من مستوى الدلالة 0.05، كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة و الدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الأول هي قيم موجبة مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

2.6 الصدق الداخلي لجميع المحاور:

يعتبر الصدق البنائي احد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تزيد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، والجدول التالي يبين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبيان (الملحق رقم 07).

الجدول رقم(3-09): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة و المعدل الكلي لفقرات الاستبيان.

المحاور	معامل الارتباط بالمعدل الكلي	مستوى الدلالة
المحور الأول	0.964	0.000
المحور الثاني	0.908	0.000
المحور الثالث	0.857	0.000
المحور الرابع	0.835	0.000
المحور الخامس	0.861	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور هي اقل من 0.05.

ثانيا: ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات أداة الدراسة، التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا إذا تكرر تطبيقها.

والتحقق من ثبات الاستبيان تم قياس معامل "ألفا كرونباخ" (الملحق رقم08) والذي يأخذ قيم تتراوح ما بين الصفر والواحد الصحيح، حيث انه كلما اقتربت قيمته من الواحد، كان الثبات مرتفعا، وكلما اقترب من الصفر كان الثبات منخفضا، ويوضح الجدول التالي معاملات الثبات للمحاور.

الجدول رقم(3-10): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور أداة الدراسة

محاور الاستبيان	عدد العبارات	ثبات المحاور
المحور الأول	07	0.768
المحور الثاني	07	0.687
المحور الثالث	07	0.720
المحور الرابع	07	0.654
المحور الخامس	07	0.662
محور الثبات العام	35	0.91

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن معاملات الثبات الخاصة بكل المحاور تزيد عن النسبة المقبولة إحصائياً، والبالغة 0.6 وبهذا نكون قد تأكدنا من صدق وثبات الاستبيان، وبالتالي تكون قابلة للدراسة والتحليل.

المبحث الثاني: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

لأجل اختبار فرضيات هذه الدراسة، والوصول إلى النتائج الموجودة منها، سنقوم بالتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وتحليل النتائج التي تحصلنا عليها بعد تفريغ بيانات الاستبيان ضمن برنامج الحزم الإحصائية للعلوم اجتماعية SPSS، لنقوم بعدها باختبار التوزيع الطبيعي، مع تحليل فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: تحليل البيانات المتعلقة بعينة الدراسة

1. الجنس

يبين الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجدول رقم (3-11): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	51	78.5%
أنثى	14	21.5%
المجموع	65	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه، أن عدد الذكور قد بلغ (51) فرداً بنسبة (78.5%) من أفراد العينة، ما يعني أن المجيبين على الاستبيان أغلبيتهم من جنس الذكور، في حين عدد الإناث (14) فرداً بنسبة (21.5%) من عينة الدراسة.

2. المستوى التعليمي:

يوضح الجدول الموالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

الجدول رقم (3-12): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

النسبة %	التكرار	المستوى التعليمي
10.8%	7	ثانوي
38.5%	25	ليسانس
21.5%	14	دكتوراه
29.2%	19	ماجستير
100%	65	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تنوع في المستوى التعليمي لموظفي المؤسسات الاقتصادية حيث نجد أن أعلى نسبة مثلت الحاصلين على شهادة ليسانس بنسبة (33.3%) يليها مستوى ماجستير بنسبة (27.5) ثم يأتي مستوى دكتوراه بنسبة (20.3) وأخيرا المستوى الثانوي بنسبة (13%).

3. الرتبة المهنية:

الجدول الموالي يمثل الرتب المهنية لأفراد العينة

الجدول رقم (3-13): الرتب المهنية لأفراد العينة

النسبة %	التكرار	الرتبة
7.7%	5	عضو مجلس إدارة
18.5%	12	مراجع داخلي
20%	13	رئيس مصلحة
27.7%	18	موظف
27.7%	18	محاسب
12.3%	8	مدقق
100%	65	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن الوظيفة موزعة بالشكل التالي: عدد الموظفين (24) بنسبة (36.9%) يليه مدقق (14) فرد بنسبة (21.5%) ثم تأتي وظيفة مراجع داخلي (12) فردا بنسبة (18.5%) وبعدها وظيفة محاسب ب(06) أفراد بنسبة (9.2%) واخيرا عضو مجلس إدارة (04) أفراد بنسبة (7.7%).

4. مدة العمل بالمؤسسة:

والمبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-14): مدة العمل بالمؤسسة

النسبة %	التكرار	مدة العمل بالمؤسسة
15.4%	10	اقل من 5 سنوات
30.8%	20	من 5 إلى 9 سنوات
27.7%	18	من 10 إلى 14 سنة
26.2%	17	أكثر من 15 سنة
100%	65	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

من الجدول نلاحظ أن معظم أفراد العينة لديهم خبرة من 5 إلى 9 سنوات حيث بلغ عدد أفراد هذه الفئة (20) فرد بنسبة (30.8%) وفي بعدها أصحاب خبرة من 10 إلى 14 سنة بعدد أفراد مقدر ب(18) فرد ونسبة (27.7%) وتليها فئة أكثر من 15 سنة (17) فرد ونسبة (26.2%) وأخيرا فئة الأقل من 5 سنوات (10) أفراد بنسبة (15.4%)

المطلب الثاني: تحليل البيانات

في هذا المطلب يتم تحليل البيانات كما يلي:

1. اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف - سمرنوف)

تتشرط معظم الاختبارات العلمية أن يكون التوزيع طبيعيا للبيانات ونستعرض (اختبار كولمجروف - سمرنوف) لمعرفة هل البيانات تتبع توزيعا طبيعيا أم لا. (الملحق رقم 10) وهذا من خلال التوزيع الطبيعي الخاص بعينة الدراسة، ويوضح الجدول الموالي نتائج الاختبار

الجدول رقم (3-15): اختبار التوزيع الطبيعي

العنوان	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
جميع المحاور	0.236	0.232

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أن القيمة الاحتمالية لمجموع محاور الدراسة تساوي 0.232، وهي أكبر من القيمة الإحصائية والتي تساوي 0.05، وهذا يدل على أن البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً ويجب استخدام الاختبارات العلمية.

2. تحليل فقرات الاستبيان:

لتحليل البيانات تم استخدام اختبار T، وهذا لمعرفة ما إذا كانت درجة الموافقة تزيد أو تنقص عن الدرجة المتوسطة، حيث سنقوم بداية بتحديد المتوسط الحسابي للفقرة، ثم القيمة T المحسوبة ومقارنتها مع قيمة T الجدولية، إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والقيمة الاحتمالية اصغر من 0.05 نقبل الفقرة أما إذا كانت في حالة العكس فهذا يعني أن إجابات أفراد العينة تؤول نحو الرفض، ويتم تحديد المجال الذي ينتمي إليه المتوسط الحسابي لمعرفة درجة القبول أو الرفض، أما إذا كان المتوسط الحسابي ينتمي إلى المجال المتوسط، فإن القرار النهائي يتم أخذه على أساس قيمة t المحسوبة والقيمة الاحتمالية (الملحق رقم 10).

2.1. تحليل فقرات المحور الأول: حوكمة الشركات

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات المحور الأول من الاستبيان:

الجدول رقم (3-16): تحليل فقرات المحور الأول

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية
1	حوكمة الشركات تمكن من ربط العلاقات فيما بين القائمين على إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة	4,03	0,770	10,794	0,000
2	تعمل حوكمة الشركات على التقليل من المخاطر المالية	3,40	0,657	4,911	0,000

				الاستثمارية	
0,000	10,451	0,843	4,09	تعمل على تعزيز الرقابة والإفصاح والشفافية داخل المؤسسة	3
0,000	13,649	0,718	4,22	تعمل حوكمة الشركات على تحسين الأداء المالي للمؤسسة.	4
0,000	9,328	0,705	3,82	تساهم حوكمة الشركات في تحقيق التناغم بين مصالح الإدارة والمساهمين	5
0,000	15,090	0,649	4,22	تعمل حوكمة الشركات على حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة في المؤسسة.	6
0,000	3,661	0,779	5	تمكن حوكمة الشركات من تحقيق التميز التنافسي وتحسين أدائها المالي	7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

الفقرة رقم (01): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (4.03)، وهي تنتمي للمجال [4.2-5.2] وقيمة t المحسوبة تساوي (10,794)، وهي اكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، مما يدل على أن حوكمة الشركات تمكن من ربط العلاقات فيما بين القائمين على إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة

الفقرة رقم (02): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (3,40)، وهي تنتمي للمجال [4.2-3.4] وقيمة t المحسوبة تساوي (4,911)، وهي اكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، مما يدل على أن حوكمة الشركات تعمل على التقليل من المخاطر المالية الاستثمارية.

الفقرة رقم (03): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (4,09)، وهي تنتمي للمجال [5.2-4.2] وقيمة t المحسوبة تساوي (10,451)، وهي اكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، مما يدل على أن حوكمة الشركات تعمل على تعزيز الرقابة والإفصاح والشفافية داخل المؤسسة.

الفقرة رقم (04): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (4,22)، وهي تنتمي للمجال [5.2-4.2] وقيمة t المحسوبة تساوي (13,649)، وهي اكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، مما يدل على أن تعمل حوكمة الشركات على تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

الفقرة رقم (05): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (3,82)، وهي تنتمي للمجال [4.2-3.4] وقيمة t المحسوبة تساوي (9,328)، وهي اكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، مما يدل على أن حوكمة الشركات تساهم في تحقيق التناغم بين مصالح الإدارة والمساهمين

الفقرة رقم (06): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (4.22)، وهي تنتمي للمجال [4.2-5.2] وقيمة t المحسوبة تساوي (15,090)، وهي اكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، مما يدل على عمل حوكمة الشركات على حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة في المؤسسة.

الفقرة رقم (07): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (3.45)، وهي تنتمي للمجال [3.4-4.2] وقيمة t المحسوبة تساوي (3,661)، وهي اكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، مما يدل على تمكن حوكمة الشركات من تحقيق التميز التنافسي وتحسين أدائها المالي.

2.2. تحليل فقرات المحور الثاني: مجلس الإدارة

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات المحور الأول من الاستبيان:

الجدول رقم (3-17): تحليل فقرات المحور الثاني

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية
1	يتكون مجلس الإدارة من أعضاء ذو أهلية وكفاءة.	3,97	0,558	14,000	0,000
2	يساهم أعضاء المجلس في ضبط ومراجعة السياسات الداخلية للمؤسسة بصورة دورية.	4,12	0,673	13,448	0,000
3	يقوم المجلس بوضع سياسة إدارة المخاطر المالية والتشغيلية للمؤسسة.	4,15	0,795	11,700	0,000
4	يتوفر لدى أعضاء مجلس الإدارة المهارات المالية والفنية اللازمة.	3,52	0,739	2,349	0,000
5	يقوم مجلس الإدارة بالسهر على حماية أموال المساهمين.	3,42	0,659	5,083	0,000
6	يلعب مجلس الإدارة دورا هاما في اختيار وإدارة وتغيير المدراء التنفيذيين.	4,15	0,795	11,700	0,000
7	يعتبر مجلس الإدارة أحد مكونات جهاز المراقبة داخل المؤسسة حيث يراقب الإدارة ويشرف عليها ويقوم بتقييمها.	3,54	0,731	5,943	0,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

الفقرة رقم (01): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (3,97)، وهي تنتمي للمجال [4.2-3.4] وقيمة t المحسوبة تساوي (14,000)، وهي اكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، مما يعني ان يتكون مجلس الإدارة من أعضاء ذو أهلية وكفاءة.

الفقرة رقم (02): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (3.45)، وهي تنتمي للمجال [4.2-3.4] وقيمة t المحسوبة تساوي (13,448)، وهي اكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، مما يعني ان يساهم أعضاء المجلس في ضبط ومراجعة السياسات الداخلية للمؤسسة بصورة دورية.

الفقرة رقم (03): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (4,15)، وهي تنتمي للمجال [4.2-3.4] وقيمة t المحسوبة تساوي (11,700)، وهي اكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، مما يعني ان يقوم المجلس بوضع سياسة إدارة المخاطر المالية والتشغيلية للمؤسسة.

الفقرة رقم (04): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (3.52)، وهي تنتمي للمجال [4.2-3.4] وقيمة t المحسوبة تساوي (2,349)، وهي اكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، ما يدل على انه يتوفر لدى أعضاء مجلس الإدارة المهارات المالية والفنية اللازمة.

الفقرة رقم (05): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (3,42)، وهي تنتمي للمجال [4.2-3.4] وقيمة t المحسوبة تساوي (5,083)، وهي اكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، اذا فمجلس الإدارة يسهر على حماية أموال المساهمين.

الفقرة رقم (06): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (4,15)، وهي تنتمي للمجال [4.2-3.4] وقيمة t المحسوبة تساوي (11,700)، وهي اكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، هذا يدل على ان مجلس الإدارة يلعب دورا هاما في اختيار وإدارة وتغيير المدراء التنفيذيين.

حيث يراقب الإدارة ويشرف عليها ويقوم بتقييمها.

الفقرة رقم (07): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (3,54)، وهي تنتمي للمجال [4.2-3.4] وقيمة t المحسوبة تساوي (5,943)، وهي اكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، هذا يعني أن مجلس الإدارة يعتبر احد مكونات جهاز الرقابة داخل المؤسسة، حيث يراقب الإدارة ويشرف عليها ويقوم بتقييمها

2.3. تحليل المحور الثالث: لجنة المراجعة الداخلية

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات المحور الأول من الاستبيان:

الجدول رقم (3-18): تحليل المحور الثالث

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية
1	تسمح المراجعة الداخلية بالمؤسسة بتقييم أداء مختلف الوظائف والأنشطة داخل المؤسسة.	4,23	0,656	15,127	0,000
2	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالمؤسسة بالاتصال والتنسيق مع المراجع الخارجي	3,57	0,706	6,496	0,000
3	تقوم إدارة المراجعة الداخلية للمؤسسة بدراسة أسباب مختلف المشاكل التي تحدث في الداخل.	3,43	0,706	4,916	0,000
4	تساهم إدارة المراجعة الداخلية بتقييم الأداء وتقديم التوصيات الملائمة لتحسين عمليات المؤسسة.	3,91	0,723	10,123	0,000
5	يتلقى أعضاء المراجعة الداخلية بالمؤسسة تدريباً سنوياً.	4,09	0,655	13,448	0,000
6	يتميز أعضاء المراجعة الداخلية بالمؤسسة بالتأهيل العلمي والخبرة.	4,12	0,673	13,448	0,000
7	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتقديم الخدمات الاستشارية للمؤسسة.	4,03	0,637	13,054	0,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

الفقرة رقم (01): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (4,23)، وهي تنتمي للمجال [4.2-5.2] وقيمة t المحسوبة تساوي (15,127)، وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، مما يعني أن تسمح المراجعة الداخلية بالمؤسسة بتقييم أداء مختلف الوظائف والأنشطة داخل المؤسسة.

الفقرة رقم (02): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (3,57)، وهي تنتمي للمجال [3.4-4.2] وقيمة t المحسوبة تساوي (6,496)، وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، مما يعني أن تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالمؤسسة بالاتصال والتنسيق مع المراجع الخارجي

الفقرة رقم (03): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (3,43)، وهي تنتمي للمجال [4.2-3.4] وقيمة t المحسوبة تساوي (4,916)، وهي اكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، اذا تقوم إدارة المراجعة الداخلية للمؤسسة بدراسة أسباب مختلف المشاكل التي تحدث في الداخل.

الفقرة رقم (04): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (3,91)، وهي تنتمي للمجال [4.2-3.4] وقيمة t المحسوبة تساوي (10,123)، وهي اكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، ما يدل على أن إدارة المراجعة الداخلية تساهم بتقييم الأداء وتقديم التوصيات الملائمة لتحسين عمليات المؤسسة.

الفقرة رقم (05): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (4,09)، وهي تنتمي للمجال [4.2-3.4] وقيمة t المحسوبة تساوي (13,448)، وهي اكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، إذا يتلقى أعضاء المراجعة الداخلية بالمؤسسة تدريباً سنوياً.

الفقرة رقم (06): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (4,12)، وهي تنتمي للمجال [4.2-3.4] وقيمة t المحسوبة تساوي (13,448)، وهي اكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، هذا يدل على أن أعضاء المراجعة الداخلية بالمؤسسة يتميزون بالتأهيل العلمي والخبرة

الفقرة رقم (07): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (4,03)، وهي تنتمي للمجال [4.2-3.4] وقيمة t المحسوبة تساوي (13,054)، وهي اكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، هذا يعني أن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بتقديم الخدمات الاستشارية للمؤسسة.

2.4. تحليل المحور الرابع: الإفصاح والشفافية

يوضح الجدول التالي نتائج إختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات المحور الأول من الاستبيان:

الجدول رقم (3-19): تحليل المحور الرابع

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية
1	تتم عملية الإفصاح عن المعلومات المهمة بطريقة عادلة ونزيهة وصادقة في المؤسسة.	3,91	0,785	9,321	0,000
2	تراعي المؤسسة عرض نفس محتوى المعلومات المالية وغير المالية لكافة مستخدمي التقارير.	4,14	0,747	12,280	0,000
3	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن انحرافات عن الخطط الموضوعية من قبل.	4,09	0,678	12,983	0,000
4	يتم الإفصاح عن مخطط مكافآت المديرين التنفيذيين المبنية على الأسهم.	3,46	0,889	2,372	0,000
5	يتم الإفصاح عن معلومات مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.	3,45	0,730	4,931	0,000
6	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات المهمة في الوقت المناسب ودون تأخير	3,86	0,768	9,044	0,000
7	يتم الإفصاح عن أداء المؤسسة والوضع المالي بشكل دوري	3,91	0,751	4,792	0,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

الفقرة رقم (01): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (3,91)، وهي تنتمي للمجال [3.4-4.2] وقيمة t المحسوبة تساوي (9,321)، وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، مما يعني أن عملية الإفصاح عن المعلومات المهمة تتم بطريقة عادلة ونزيهة وصادقة في المؤسسة.

الفقرة رقم (02): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (4,14)، وهي تنتمي للمجال [3.4-4.2] وقيمة t المحسوبة تساوي (12,280)، وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، مما يعني أن تراعي المؤسسة عرض نفس محتوى المعلومات المالية وغير المالية لكافة مستخدمي التقارير

الفقرة رقم (03): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (4,09)، وهي تنتمي للمجال [3.4-4.2] وقيمة t المحسوبة تساوي (12,983)، وهي اكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، مما يعني أن المؤسسة تقوم بالإفصاح عن انحرافات عن الخطط الموضوعة من قبل.

الفقرة رقم (04): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (3.46)، وهي تنتمي للمجال [3.4-4.2] وقيمة t المحسوبة تساوي (2,372)، وهي اكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، ما يدل على انه يتم الإفصاح عن مخطط مكافآت المديرين التنفيذيين المبنية على الأسهم .

الفقرة رقم (05): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (3,45)، وهي تنتمي للمجال [3.4-4.2] وقيمة t المحسوبة تساوي (4,931)، وهي اكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، إذا يتم الإفصاح عن معلومات مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

الفقرة رقم (06): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (3,86)، وهي تنتمي للمجال [3.4-4.2] وقيمة t المحسوبة تساوي (9,044)، وهي اكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، هذا يدل على أن تقوم المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات المهمة في الوقت المناسب ودون تأخير

الفقرة رقم (07): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (3,91)، وهي تنتمي للمجال [3.4-4.2] وقيمة t المحسوبة تساوي (4,792)، وهي اكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، هذا يعني أن يتم الإفصاح عن أداء المؤسسة والوضع المالي بشكل دوري.

2.5. تحليل المحور الخامس: الأداء المالي

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات المحور الأول من الاستبيان:

الجدول رقم (3-20): تحليل المحور الخامس

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية
1	يقوم الأداء المالي بتشخيص الحالة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على مجابهة المستقبل.	3,75	0,434	14,000	0,000
2	يحدد الأداء المالي مكافآت الأشخاص وأجورهم.	4,02	0,673	12,164	0,000

3	يقوم الأداء المالي بتعزيز الاتصالات بين مختلف مستويات ومصالح الشركة وتسهيل التنسيق بينها.	3,44	0,882	3,266	0,000
4	يعتبر الأداء المالي من أهم الركائز لتسطير السياسات العامة سواء بالنسبة للمؤسسة وبالنسبة للهيئات القائمة فيها.	4,22	0,718	13,649	0,000
5	يتم قياس الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية.	4,06	0,704	12,150	0,000
6	تجمع الأداء المالي وحوكمة الشركات علاقة متبادلة ومترابطة	4,12	0,625	14,483	0,000
7	تحكم آليات حوكمة الشركات والأداء المالي علاقة إيجابية.	3,91	0,744	9,833	0,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

الفقرة رقم (01): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (3,75)، وهي تنتمي للمجال [3.4-4.2] وقيمة t المحسوبة تساوي (14.000)، وهي اكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، مما يعني أن يقوم الأداء المالي بتشخيص الحالة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على مجابهة المستقبل.

الفقرة رقم (02): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (4,02)، وهي تنتمي للمجال [3.4-4.2] وقيمة t المحسوبة تساوي (12.164)، وهي اكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، مما يعني ان يحدد الأداء المالي مكافآت الأشخاص وأجورهم.

الفقرة رقم (03): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (3,44)، وهي تنتمي للمجال [3.4-4.2] وقيمة t المحسوبة تساوي (3.266)، وهي اكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، مما يعني أن الأداء المالي يقوم بتعزيز الاتصالات بين مختلف مستويات ومصالح الشركة وتسهيل التنسيق بينها.

الفقرة رقم (04): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (4,22)، وهي تنتمي للمجال [4.2-5.2] وقيمة t المحسوبة تساوي (13.649)، وهي اكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، ما يدل على الأداء المالي من أهم الركائز لتسطير السياسات العامة سواء بالنسبة للمؤسسة وبالنسبة للهيئات القائمة فيها.

الفقرة رقم (05): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (4,06)، وهي تنتمي للمجال [3.4-4.2] وقيمة t المحسوبة تساوي (12.150)، وهي اكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية

هي (0.000)، إذا يتم قياس الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية.

الفقرة رقم (06): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (4,12)، وهي تنتمي للمجال [3.4-4.2] وقيمة t المحسوبة تساوي (14.483)، وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، هذا يدل على أن الأداء المالي وحوكمة الشركات تجمعهما علاقة متبادلة ومرتبطة.

الفقرة رقم (07): قيمة المتوسط الحسابي تساوي (3,91)، وهي تنتمي للمجال [3.4-4.2] وقيمة t المحسوبة تساوي (9.833)، وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي (2.03)، والقيمة الاحتمالية هي (0.000)، هذا يعني أن تحكم آليات حوكمة الشركات والأداء المالي علاقة إيجابية.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل الفروق

من أجل اختبار الفرضيات نقوم باستعمال اختبار t للعينة الواحدة (t_test)، ولربط إجابات الأفراد بخصائصهم الشخصية، قمنا باستخدام اختبار التباين الأحادي "One Way Analysis of A nova"

المطلب الأول: اختبار فرضيات الدراسة

نقوم باختبار الفرضيات باستعمال اختبار T للعينة الواحدة (T_test) (الملحق رقم 12) وهذا بالاعتماد على قاعدة القرار التالية

- إذا كانت قيمة T المحسوبة أصغر من T الجدولية نرفض الفرضية (H_1) ونقبل الفرضية البديلة (H_0).
- إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) الناتجة عن اختبار T للعينة الواحدة أصغر من مستوى الدلالة (sig) المعتمد (0.05) نقبل الفرضية (H_1).
- إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) الناتجة عن اختبار t للعينة الواحدة أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) نرفض الفرضية (H_1) ونقبل الفرضية البديلة (H_0).

1. اختبار الفرضيات:

1.1 اختبار الفرضية الأولى:

- ✓ H_0 : حوكمة الشركات ليست النظام الذي يسير ويراقب المؤسسة.
- ✓ H_1 : حوكمة الشركات هي النظام الذي يسير ويراقب المؤسسة.

يوضح الجدول الموالي نتائج الاختبار t_test لاختبار الفرضية الأولى

الجدول رقم (3-21): نتائج اختبار t للفرضية الأولى

الفرضية	قيمة المحسوبة	T	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig)	القرار
H ₁	18,230		2.03	0.000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$					DF=64

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان قيمة T المحسوبة تساوي (18.230)، وهي اكبر من T الجدولية والتي تساوي (2.03)، كما ان القيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي اقل من (0.05)، وتبعاً لقاعدة القرار فاننا نقبل الفرضية H₁ أي أن: حوكمة الشركات هي النظام الذي يسير ويراقب المؤسسة.

1.2 اختبار الفرضية الثانية:

- ✓ H₀: آلية مجلس الإدارة لا تؤثر على اتخاذ القرارات الإستراتيجية وكذا التخطيط المستقبلي.
- ✓ H₁: آلية مجلس الإدارة تؤثر على اتخاذ القرارات الإستراتيجية وكذا التخطيط المستقبلي.

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الثانية:

الجدول رقم (3-22): نتائج اختبار T_test للفرضية الثانية

الفرضية	قيمة المحسوبة	T	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig)	القرار
H ₁	15,290		2.03	0.000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$					DF=64

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة t المحسوبة (15.290) اكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي (2.03) كما أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة المعنوية المعتمدة (0.05) وتبعاً لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H₁ وهي: آلية مجلس الإدارة تؤثر على اتخاذ القرارات الإستراتيجية وكذا التخطيط المستقبلي.

1.3 اختبار الفرضية الثالثة

- ✓ H_0 : آلية لجنة المراجعة الداخلية لا تلعب دورا حاسما في التأكد من التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات ذات الصلة بالمؤسسة.
- ✓ H_1 : آلية لجنة المراجعة الداخلية تلعب دورا حاسما في التأكد من التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات ذات الصلة بالمؤسسة.

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار t للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الثالثة.

الجدول رقم (3-23): اختبار T_test الفرضية الثالثة

الفرضية	قيمة المحسوبة	T	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig)	القرار
H_1	17,698		2.03	0.000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$		DF=64			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة t المحسوبة تساوي (17.698)، وهي أكبر من t الجدولية التي تساوي (2.03)، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من القيمة المعنوية المعتمدة التي تساوي (0.05) وحسب قاعدة القرار فإننا نقبل H_1 ما يدل على أن: آلية لجنة المراجعة الداخلية تلعب دورا حاسما في التأكد من التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات ذات الصلة بالمؤسسة.

1.4 اختبار الفرضية الرابعة:

- ✓ H_0 : آلية الإفصاح والشفافية لا تعزز التواصل الفعال بين المؤسسة وأصحاب المصلحة في الداخل والخارج.
- ✓ H_1 : آلية الإفصاح والشفافية تعزز التواصل الفعال بين المؤسسة وأصحاب المصلحة في الداخل والخارج.

يوضح الجدول التالي اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الرابعة

الجدول رقم(3-24): اختبار T_test للفرضية الرابعة

الفرضية	قيمة المحسوبة	T	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig)	القرار
H ₁	13,588		2.03	0.000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$					DF=64

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة t المحسوبة تساوي (13,588)، وهي أكبر من t الجدولية التي تساوي (2.03)، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من القيمة المعنوية المعتمدة التي تساوي (0.05) وحسب قاعدة القرار فإننا نقبل H₁ ما يدل على أن: آلية الإفصاح والشفافية تعزز التواصل الفعال بين المؤسسة وأصحاب المصلحة في الداخل والخارج.

1.5 اختبار الفرضية الخامسة.

✓ H₀: لا توجد علاقة إيجابية بين آليات حوكمة الشركات والأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

✓ H₁: توجد علاقة إيجابية بين آليات حوكمة الشركات والأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

يوضح الجدول التالي اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الرابعة

الجدول رقم(3-25): اختبار T_test للفرضية الرابعة

الفرضية	قيمة المحسوبة	T	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig)	القرار
H ₁	17,946		2.03	0.000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$					DF=64

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة t المحسوبة تساوي (17,946)، وهي أكبر من t الجدولية التي تساوي (2.03)، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من القيمة المعنوية المعتمدة التي تساوي (0.05) وحسب قاعدة القرار فإننا نقبل H₁ ما يدل على أن: توجد علاقة إيجابية بين آليات حوكمة الشركات والأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

2. اختبار فرضيات الأثر التي يتم اختبارها عن طريق نموذج الانحدار

يتم في هذا الجزء اختبار الفرضيات التي تدرس الأثر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع والتي يتم اختبارها عن طريق نموذج الانحدار الخطي البسيط.

من المعروف إحصائياً أن الطرق المعلمية تستلزم توفر بعض الشروط لذا قبل تطبيق اختبار تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة يجب إجراء بعض الاختبارات، وذلك من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، وذلك على النحو التالي:

2.1. اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

من أجل التحقق من فرضية التوزيع الطبيعي، تم اللجوء إلى اختبار كولموجروف-سمرنوف، تمهيدا لاستخدام أسلوب تحليل الانحدار باعتباره أحد الأساليب الإحصائية المعلمية في اختبار الفرضيات، وتشترط الاختبارات المعلمية أن يكون توزيع البيانات معلماً، من خلال برنامج SPSS يمكن إجراء هذا الاختبار كما يتضح في الجدول التالي (الملحق رقم 10):

الجدول رقم (3-26): اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة (KS)

العنوان	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
جميع المحاور	0.236	0.232

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

الجدول يختبر الفرضيتين التاليتين:

✓ H_0 : البيانات لا توزع توزيعاً طبيعياً.

✓ H_1 : البيانات توزع توزيعاً طبيعياً.

من الجدول أعلاه يتضح أن مستوى المعنوية أكبر من (0.05)، وبذلك يتم قبول الفرضية H_1 ، وبالتالي إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وهذا يمكننا من استخدام الاختبارات المعلمية.

2.2. اختبار ملائمة وخطية العلاقات

بعد التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، تم استخدام أسلوب التباين ANOVA للتحقق من خطية العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، أي هناك علاقة خطية بين المتغير التابع و المتغير المستقل

تفسرها معادلة الانحدار جيدا. ومن خلال برنامج SPSS تم الحصول على النتائج التالية والخاصة بالعلاقات التي تعكس اختبار فرضيات الدراسة.

الجدول رقم (3-27): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار

فرضيات الدراسة

المتغير التابع	المتغير المستقل	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى المعنوية
الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	حوكمة الشركات	الانحدار	5,398	1	5,398	17,074	0.000
		البواقي	4,785	63	4,785		
		الكلي	10,183	64	10,183		
	آلية مجلس الإدارة	الانحدار	6,648	1	6,648	11,481	0.000
		البواقي	3,535	63	3,535		
		الكلي	10,183	64	10,183		
	آلية المراجعة الداخلية	الانحدار	4,145	1	4,145	43,253	0.000
		البواقي	6,038	63	6,038		
		الكلي	10,183	64	10,183		
آلية الإفصاح والشفافية	الانحدار	4,150	1	4,150	43,332	0.000	
	البواقي	6,033	63	6,033			
	الكلي	10,183	64	10,183			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

✓ H_0 : خط الانحدار لا يلائم البيانات المعطاة.

✓ H_1 : خط الانحدار يلائم البيانات المعطاة.

يمثل الجدول أعلاه اختبارا لمدى صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة، وتبعا لكون مستوى الدلالة لقيمة F اقل من 0.05، ويدل ذلك على كون مستوى معنوية اختبار F اقل من مستوى دلالة الفرضية 0.05 في كل العلاقات. مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن خط الانحدار لا يلائم البيانات المعطاة، وبالتالي نموذج الانحدار معنوي. وبهذا يكون فرض تحليل الانحدار والخاص بخطية العلاقة بين المتغيرات قد تحقق، وهذا يمكننا من الانتقال إلى اختبار الفرضيات.

2.3. اختبار فرضيات الأثر:

بعد التأكد من إمكانية تطبيق الاختبارات المعلمية وأسلوب الانحدار سيتم اختبار فرضيات الأثر كما يلي:

• اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ لحوكمة الشركات كنظام يسير ويراقب الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وسيتم اختبار هذه الفرضية باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لمعرفة تأثير حوكمة الشركات كنظام يسير ويراقب الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ويمكن كتابة هذه الفرضية على النحو التالي:

✓ H_0 : ليس هناك اثر ذو دلالة اقتصادية عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ لحوكمة الشركات كنظام يسير ويراقب الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

✓ H_1 : هناك اثر ذو دلالة اقتصادية عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ لحوكمة الشركات كنظام يسير ويراقب الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

وقد كانت أهم نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير الخطي المستقل (حوكمة الشركات كنظام يسير ويراقب) المتغير الثابت (الأداء المالي في الشركة)

الجدول رقم (3-28):نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الأولى

		معامل الارتباط r		معامل التحديد R ²	
		0.728		0.530	
		معامل الارتباط r		معامل التحديد R ²	
		17.074:(F)		القيمة (F)	
		مستوى المعنوية:0.000		عند: $\alpha=0.05$	
معنوية T	قيمة (T)	معاملات موحدة	معاملات غير موحدة		
			SEB	B	
0.021	2.372	0.728	0.361	0.857	الثابت
0.000	8.431		0.094	0.792	حوكمة الشركات نظام يسير ويراقب

التابع: الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

يبين الجدول أن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد (R^2) قد بلغت قيمته (0.530)، وهو يشير إلى مساهمة المتغير المستقل (حوكمة الشركات نظام سير ويراقب) في سلوك المتغير التابع (الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية) بنسب (53%)، وأن باقي النسبة المقدرة بـ (47%) من التأثير في المتغير التابع ترجع إلى عوامل أخرى غير (حوكمة الشركات كنظام سير ويراقب)، وبلغ معامل الارتباط (r) القيمة (0.728) مما يدل على وجود علاقة موجبة بين المتغيرين، كما تشير فيه F التي ظهرت معنوية بمستوى ثقة (95%) إلى ملائمة خط الانحدار للعلاقة بين المتغيرين، في حين بلغت قيمة معامل الانحدار و التي تمثل المتغير المستقل (0.792)، مما يشير أيضا إلى العلاقة الايجابية بين المتغيرين إحصائيا، وقد ظهر مستوى المعنوية (0.000)، وهو اقل من (0.05)، ما يشير إلى معنوية الميل، أما بالنسبة إلى معلمة التقاطع (الحد الثابت) فقد بلغت (0.857)، بمستوى معنوي (0.021)، وهي اقل من (0.05) ما يدل على معنويتها إحصائيا، وبذلك فإن ظهور معنوية معلمتي الانحدار يدل على أهمية هذا المتغير لتفسير التباينات في المتغير التابع.

وبالتالي فإن ما سبق من التحليل لنتائج الاختبار التي يعرضها الجدول يؤدي إلى قبول الفرضية الأولية التي تنص على انه هناك اثر ذو دلالة اقتصادية عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ لحوكمة الشركات كنظام سير ويراقب الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

• اختبار الفرضية الثانية:

- تنص الفرضية الأولى على: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ لآلية مجلس الإدارة على القرارات الإستراتيجية والأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية وسيتم اختبار هذه الفرضية باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لمعرفة تأثير آلية مجلس الإدارة على القرارات الإستراتيجية والأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، ويمكن كتابة هذه الفرضية على النحو التالي:
- H_0 : ليس هناك اثر ذو دلالة اقتصادية عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ لآلية مجلس الإدارة على القرارات الإستراتيجية والأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.
- H_1 : هناك اثر ذو دلالة اقتصادية عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ لآلية مجلس الإدارة على القرارات الإستراتيجية والأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.
- وقد كانت أهم نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير الخطى المستقل (آلية مجلس الإدارة على القرارات الإستراتيجية) المتغير الثابت (الأداء المالي في الشركة).

الجدول رقم (3-29): نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الثانية

		معامل الارتباط r		معامل التحديد R ²	
		0.808		0.647	
عند: $\alpha=0.05$		مستوى المعنوية: 0.000		القيمة (F): 11.848	
معنوية T	قيمة (T)	معاملات موحدة	معاملات غير موحدة		المتغير
			β	SEB	
0.001	3.606	0.808	0.270	0.972	الثابت
0.000	10.885		0.071	0.768	آلية مجلس الإدارة على القرارات الإستراتيجية

التابع: الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

يبين الجدول أن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد (R^2) قد بلغت قيمته (0.653)، وهو يشير إلى مساهمة المتغير المستقل (آلية مجلس الإدارة على القرارات الإستراتيجية) في سلوك المتغير التابع (الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية) بنسبة (65.3%)، وان باقي النسبة المقدره بـ(34.7%) من التأثير في المتغير التابع ترجع إلى عوامل أخرى غير (آلية مجلس الإدارة على القرارات الإستراتيجية)، وبلغ معامل الارتباط (r) القيمة (0.808) مما يدل على وجود علاقة موجبة بين المتغيرين، كما تشير فيه F التي ظهرت معنوية بمستوى ثقة (95%) إلى ملائمة خط الانحدار للعلاقة بين المتغيرين، في حين بلغت قيمة معامل الانحدار والتي تمثل المتغير المستقل (0.792)، مما يشير أيضا إلى العلاقة الايجابية بين المتغيرين إحصائيا، وقد ظهر مستوى المعنوية (0.000)، وهو اقل من (0.05)، ما يشير إلى معنوية الميل، أما بالنسبة إلى معلمة التقاطع (الحد الثابت) فقد بلغت (0.857)، بمستوى معنوي (0.001)، وهي اقل من (0.05) ما يدل على معنويتها إحصائيا، وبذلك فان ظهور معنوية معلمتي الانحدار يدل على أهمية هذا المتغير لتفسير التباينات في المتغير التابع.

وبالتالي فان ما سبق من التحليل لنتائج الاختبار التي يعرضها الجدول يؤدي إلى قبول الفرضية الأولية التي تنص على انه هناك اثر ذو دلالة اقتصادية عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ لآلية مجلس الإدارة على القرارات الإستراتيجية والأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

• اختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الأولى على: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ لآلية لجنة المراجعة الداخلية في التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات ذات الصلة بالمؤسسة وأدائها المالي وسيتم اختبار هذه الفرضية باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لمعرفة تأثير آلية لجنة المراجعة الداخلية في التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات ذات الصلة بالمؤسسة وأدائها المالي ، ويمكن كتابة هذه الفرضية على النحو التالي:

- ✓ H_0 : ليس هناك اثر ذو دلالة اقتصادية عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ لآلية لجنة المراجعة الداخلية في التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات ذات الصلة بالمؤسسة وأدائها المالي.
- ✓ H_1 : هناك اثر ذو دلالة اقتصادية عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ لآلية لجنة المراجعة الداخلية في التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات ذات الصلة بالمؤسسة وأدائها المالي.

وقد كانت أهم نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير الخطى المستقل (آلية لجنة المراجعة الداخلية في التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات ذات الصلة) المتغير الثابت (الأداء المالي في المؤسسة).

الجدول رقم (3-30):نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الثالثة

		معامل الارتباط r		0.638	
		معامل التحديد R ²		0.407	
		القيمة (F): 43.253		مستوى المعنوية: 0.000	
		عند: $\alpha=0.05$			
المتغير	معاملات غير موحدة	معاملات موحدة	قيمة (T)	معنوية T	
الثابت	1.492	0.366	4.071	0.000	
لآلية لجنة المراجعة الداخلية في التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات ذات الصلة	0.613	0.093	6.577	0.000	

التابع: الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

يبين الجدول أن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد (R^2) قد بلغت قيمته (0.407)، وهو يشير إلى مساهمة المتغير المستقل (آلية لجنة المراجعة الداخلية في التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات ذات الصلة) في سلوك المتغير التابع (الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية) بنسبة (40.7%)، وأن باقي النسبة المقدرة بـ (59.3%) من التأثير في المتغير التابع ترجع إلى عوامل أخرى غير (آلية لجنة المراجعة الداخلية في التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات ذات الصلة)، وبلغ معامل الارتباط (r) القيمة (0.638) مما يدل على وجود علاقة موجبة بين المتغيرين، كما تشير فيه F التي ظهرت معنوية بمستوى ثقة (95%) إلى ملائمة خط الانحدار للعلاقة بين المتغيرين، في حين بلغت قيمة معامل الانحدار و التي تمثل المتغير المستقل (0.613)، مما يشير أيضا إلى العلاقة الايجابية بين المتغيرين إحصائيا، وقد ظهر مستوى المعنوية (0.000)، وهو اقل من (0.05)، ما يشير إلى معنوية الميل، أما بالنسبة إلى معلمة التقاطع (الحد الثابت) فقد بلغت (1.492)، بمستوى معنوي (0.000)، وهي اقل من (0.05) ما يدل على معنويتها إحصائيا، وبذلك فإن ظهور معنوية معلمتي الانحدار يدل على أهمية هذا المتغير لتفسير التباينات في المتغير التابع.

وبالتالي فإن ما سبق من التحليل لنتائج الاختبار التي يعرضها الجدول يؤدي إلى قبول الفرضية الأولية التي تنص على انه هناك اثر ذو دلالة اقتصادية عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ لآلية لجنة المراجعة الداخلية في التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات ذات الصلة بالمؤسسة وأدائها المالي.

• اختبار الفرضية الرابعة:

تنص الفرضية الأولى على: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ لآلية الإفصاح والشفافية لتعزيز التواصل الفعال بين المؤسسة وأصحاب المصلحة في الداخل والخارج على الأداء المالي، وسيتم اختبار هذه الفرضية باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لمعرفة تأثير حوكمة الشركات كنظام يسير ويراقب الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ويمكن كتابة هذه الفرضية على النحو التالي:

✓ H_0 : ليس هناك اثر ذو دلالة اقتصادية عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ لآلية الإفصاح والشفافية لتعزيز التواصل الفعال بين المؤسسة وأصحاب المصلحة في الداخل والخارج على الأداء المالي.

✓ H_1 : هناك اثر ذو دلالة اقتصادية عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ لآلية الإفصاح والشفافية لتعزيز التواصل الفعال بين المؤسسة وأصحاب المصلحة في الداخل والخارج على الأداء المالي.

وقد كانت أهم نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير الخطى المستقل (الآلية الإفصاح والشفافية لتعزيز التواصل الفعال بين المؤسسة وأصحاب المصلحة في الداخل والخارج) المتغير الثابت (الأداء المالي في الشركة).

الجدول رقم (3-31):نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الرابعة

معامل الارتباط r					0.638
معامل التحديد R ²					0.408
القيمة (F):43.332					مستوى المعنوية:0.000
عند: $\alpha=0.05$					
معنوية T	قيمة (T)	معاملات موحدة	معاملات غير موحدة		المتغير
		β	SEB	B	
0.000	5.134	0.638	0.333	1.710	الثبات
0.000	6.583		0.089	0.583	الآلية الإفصاح والشفافية لتعزيز التواصل الفعال بين المؤسسة وأصحاب المصلحة في الداخل والخارج

التابع: الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

يبين الجدول أن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد (R^2) قد بلغت قيمته (0.408)، وهو يشير إلى مساهمة المتغير المستقل (الآلية الإفصاح والشفافية لتعزيز التواصل الفعال بين المؤسسة وأصحاب المصلحة في الداخل والخارج) في سلوك المتغير التابع (الأداء المالي) بنسبة (40.8%)، وإن باقي النسبة المقدرة بـ(59.2%) من التأثير في المتغير التابع ترجع إلى عوامل أخرى غير (الآلية الإفصاح والشفافية لتعزيز التواصل الفعال بين المؤسسة وأصحاب المصلحة في الداخل والخارج)، وبلغ معامل الارتباط (r) القيمة (0.638) مما يدل على وجود علاقة موجبة بين المتغيرين، كما

تشير فيه F التي ظهرت معنوية بمستوى ثقة (95%) إلى ملائمة خط الانحدار للعلاقة بين المتغيرين، في حين بلغت قيمة معامل الانحدار والتي تمثل المتغير المستقل (0.583)، مما يشير أيضا إلى العلاقة الايجابية بين المتغيرين إحصائيا، وقد ظهر مستوى المعنوية (0.000)، وهو اقل من (0.05)، ما يشير إلى معنوية الميل، أما بالنسبة إلى معلمة التقاطع (الحد الثابت) فقد بلغت (1.710)، بمستوى معنوي (0.000)، وهي اقل من (0.05) ما يدل على معنويتها إحصائيا، وبذلك فان ظهور معنوية معلمتي الانحدار يدل على أهمية هذا المتغير لتفسير التباينات في المتغير التابع.

وبالتالي فان ما سبق من التحليل لنتائج الاختبار التي يعرضها الجدول يؤدي إلى قبول الفرضية الأولية التي تنص على انه: هناك اثر ذو دلالة اقتصادية عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ لآلية الإفصاح والشفافية لتعزيز التواصل الفعال بين المؤسسة وأصحاب المصلحة في الداخل والخارج على الأداء المالي.

المطلب الثاني: تحليل الفروق بين المتوسطات

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA (الملحق رقم 14)، اختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول "اثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية" تعزى إلى العوامل الديمغرافية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$

1. اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الجنس

بما أن السؤال يحتوي على خيارين فسوف نقوم باختبار الفروق عن طريق استخدام T للعينة المستقلة، فهو مناسب في هذه الحالة.

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير الجنس:

الجدول رقم (3-32): اختبار العينة المستقلة بالنسبة لمتغير الجنس

الجنس	التكرار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية
ذكر	51	3.951	0.288	0.269	0.423
أنثى	14	3.398	0.241		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول يظهر أن قيمة t المحسوبة تساوي (0.269)، وهي اقل من قيمة t الجدولية (2.03)، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.423) وهي اكبر من (0.05) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة

إحصائية في آراء أفراد العينة حول اثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي بالمؤسسات الاقتصادية.

2. اختبار الفروق بالنسبة لمتغير المستوى

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير المستوى:

الجدول رقم (3-33): اختبار العينة المستقلة بالنسبة لمتغير المستوى

القيمة الاحتمالية	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	
0.804	0.330	0.044	3	0.132	داخل المجموعات	جميع المحاور
		0.134	61	8.152	بين المجموعات	
		-	64	8.285	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية هي (0.804)، وهي اكبر من القيمة (0.05)، ما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء العينة حول " اثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

3. اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الرتبة

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير المستوى:

الجدول رقم (3-34): اختبار العينة المستقلة بالنسبة لمتغير الرتبة

القيمة الاحتمالية	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	
0.560	0.792	0.104	5	0.521	داخل المجموعات	جميع المحاور
		0.132	59	7.764	بين المجموعات	
		-	64	8.285	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية هي (0.560)، وهي اكبر من القيمة (0.05)، ما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء العينة حول " اثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

4. اختبار الفروق بالنسبة لمتغير المدة

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير المستوى:

الجدول رقم (3-35): اختبار العينة المستقلة بالنسبة لمتغير المدة

القيمة الاحتمالية	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	
0.344	1.130	0.145	3	0.436	داخل المجموعات	جميع المحاور
		0.129	61	7.848	بين المجموعات	
		-	64	8.285	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية هي (0.334)، وهي أكبر من القيمة (0.05)، ما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أفراد العينة حول " اثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

خلاصة

يعد هذا الفصل مكملا للفصلين السابقين من خلال التأكد من أن الجانب النظري يتم تطبيقه فعليا وميدانيا، ومن خلاله يتم عرض نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بتأثير آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

حيث تمت هذه الدراسة من خلال قيامنا بتوزيع أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان على عينة من المؤسسات الاقتصادية، وباستعمال البرنامج الإحصائي SPSS، بالإضافة إلى مجموعة من الأساليب الإحصائية ثم تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات الموضوعية، حيث تم إثبات مجموعة من النقاط سوف يتم التطرق إليها في الخاتمة.

الختامة

يعتبر موضوع حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة من طرف الشركات الكبرى، حيث تعتبر كعلاج ووقاية من الأزمات المالية الأخيرة ومن الأساليب المستعملة أيضا في اكتشاف الممارسات غير القانونية والفساد المالي والإداري والحد منها عن طريق آلياتها. حيث تقوم حوكمة الشركات على مجموعة من المبادئ تعمل أيضا على منع التلاعب في حسابات الشركات وضعف الشفافية والرقابة وضرورة ضمان وحماية حقوق المساهمين.

وبالرغم من إجماع الباحثين على تصنيف آليات الحوكمة إلى آليات داخلية وآليات خارجية إلا هناك خلاف فيما يتعلق بالآليات التي يحتويها كل نوع، ومدى كفاءة وفعالية هذه الآليات، وهذا راجع إلى اختلاف نظم الحوكمة المطبقة من بلد آخر حسب البعض وكذلك اختلاف البيئة القانونية والتشريعية.

وقد حاولنا من خلال دراستنا لموضوع أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي معالجة إشكالية البحث التي تتمحور حول مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية.

1. نتائج الدراسة

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية تم الوصول إلى النتائج التالية:

1.1. نتائج الدراسة النظرية

استخلصنا النتائج التالية:

- تعد حوكمة الشركات نظاما للتوجيه والتحكم والرقابة على نشاط المؤسسات وترتكز على قواعد ومقومات أساسية؛
- تهدف حوكمة الشركات لوضع مبادئ وقواعد لإدارة المؤسسات والرقابة عليها لتحقيق العدالة والشفافية وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة في المؤسسة؛
- آليات حوكمة الشركات دورا مهما في المؤسسات الاقتصادية حيث تمنع الفساد ونقص المصادقية والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات؛
- يعتبر الأداء المالي من العمليات المهمة التي تقوم بها المؤسسة من تحقيق أهدافها وإدارة مواردها بكفاءة وفعالية؛
- تقييم الأداء المالي يعتبر مهما في المؤسسة من أجل تحديد نقاط الضعف والقوة و بيان أسباب المعوقات والفشل من أجل تصحيحها واتخاذ القرارات السليمة.

1.2. نتائج الدراسة التطبيقية

استخلصنا النتائج التالية:

الفرضية الأولى: وجدنا أن حوكمة هي النظام الذي يسير ويحكم المؤسسة الاقتصادية ويراقب أدائها المالي.

الفرضية الثانية: يعد مجلس الإدارة آلية تؤثر على اتخاذ القرارات الإستراتيجية وكذا التخطيط المستقبلي، وأداة لمراقبة سلوك الإدارة المؤسسة.

الفرضية الثالثة: من خلال دراستنا نجد آلية لجنة المراجعة الداخلية تلعب دورا حاسما في التأكد من التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات ذات صلة بالمؤسسة، والتزام بالسياسات والأوامر المالية والإدارية وزيادة كفاءة المراجعة الداخلية في المؤسسة.

الفرضية الرابعة: أن آلية الإفصاح والشفافية تعزز التواصل الفعال بين أصحاب المصلحة في الداخل والخارج، حيث أن حوكمة الشركات تركز على الإفصاح والشفافية والعمل على زيادة هذه الأخيرة لإعطاء الأمن والأمان لأصحاب المصلحة.

الفرضية الخامسة: توجد علاقة إيجابية بين آليات حوكمة الشركات والأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية يعني أن آليات الحوكمة لها دور في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

2. أهم التوصيات

- من أهم التوصيات التي يمكن إدراجها في هذا البحث؛
- ضرورة التزام المؤسسات بقواعد الحوكمة وتطبيق مبادئها والعمل على توفير إطار المؤسسي وقانوني كبيئة مناسبة لذلك؛
- ضرورة وجود المراجعة الداخلية والخارجية في المؤسسة الاقتصادية لضمان فاعلية وكفاءة العمليات الإدارية والمالية؛
- تعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية والتأكد من مصداقيتها لضمان الحفاظ على بيئة أعمال عادلة؛
- العمل على نشر وزرع ثقافة الحوكمة في المؤسسات؛

ضرورة عقد دورات تدريبية، ومؤتمرات بصفة مستمرة فيما يخص حوكمة الشركات ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسة في أدائها.

3. آفاق الدراسة:

- دور آليات حوكمة الشركات في تحسين العولمة المحاسبية.
- دور تطبيق حوكمة الشركات في تحقيق شفافية القوائم المالية.
- دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي.
- ثقافة حوكمة الشركات ودورها في تحسين أداء المؤسسات.

قائمة المصادر

والمراجع

- بن حيدر بن درويش، عدنان. (2007). "حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة". ط1. اتحاد المصارف العربية. لبنان.
- بن محسن الحمدي، عبد العظيم. (2020). "حوكمة الشركات". ط1. عبد العظيم بن محسن الحمدي. اليمن.
- جابر محمد، ماهر. (2022). "حوكمة الجامعات العالمية والعربية". ط1. وكالة الصحافة العربية. مصر.
- الحوامدة، احمد. (2021). "حوكمة الشركات". ط1. دار ابن النفيس للنشر والتوزيع. الأردن.
- عبد الحميد، ناصر. (2014). "حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة". ط1. مركز الخبرات المهنية للإدارة PMEC. مصر.
- فرحان الطالب، علاء. شيخان الشهداني، إيمان. (2011). "الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف". ط1. دار الصفاء للنشر والتوزيع. الأردن.
- محمود الخطيب، محمد. (2010). "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات". ط1. دار حامد للنشر والتوزيع. الأردن.
- مهدي، عصام. الكوشاني، احمد عبد العزيز. (2022). "حوكمة الشركات والبنوك في مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة". ط1. دار محمود للنشر والتوزيع. مصر.
- يحيى التميمي، عباس حميد. فليح الساعدي، حكيم محمود. (2015). "إدارة الأرباح عوامل نشوئها وأسبابها وسبل الحد منها". ط1. دار غيداء للنشر والتوزيع. العراق.
- بضياف، عبد الباقي. شماخي، بوبكر. بخالد، عائشة. (2018). "تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية". مجلة الباحث: 18 (1): 549-560.
- بن يوسف، خلف الله. زيتوني، كمال. (2019). "دور آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسة الاقتصادية". مجلة جديد الاقتصاد: 14 (1): 177-206.
- بوطلاعة، محمد. بوراس، احمد. (2016). "دراسة تحليلية لمدى تبني المؤسسات الجزائرية لآليات حوكمة الشركات". مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية: 03 (02): 47-67.
- بوقرن، دليلة. بلول، محمد الصالح. (2020). "اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر". مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي: 4 (1): 110-126.
- بومعيزة، نصيرة. بوطافية، سفيان. (2022). "دور حوكمة الشركات في تحسين الاداء المالي". مجلة دراسات اقتصادية: 16 (2): 176-191.
- الحجازي، إسماعيل. (2012). "دور التسيير على أساس الأنشطة ABM تحسين أداء المؤسسة". مجلة العلوم الإنسانية: 12 (4): 101-115.
- خلادي، عبد الغني. هزلة، أنيس. (2018). "مساهمة النظام المحاسبي المالي SCF في قياس وتقييم

- الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. مجلة الميادين الاقتصادية: 1 (1):61-78
- زرقون، محمد. عرابية، الحاج. (2014). "اثر إدارة المعرفة على الأداء في المؤسسة الاقتصادية".
المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية: 1 (1): 121-132.
- سباع، احمد الصالح. بن عمر، محمد البشير. (2018). "فعالية مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء
المالي للمؤسسة". مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة: 3 (1): 144-168.
- غانم، كمال. بن خليف، طارق. (2021). "تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفق
نموذج بطاقة الأداء المتوازن". مجلة مجاميع المعرفة: 7(1): 380-392.
- غضبان، حسام الدين. (2013). "مساهمة ركائز حوكمة الشركات في خلق القيمة للمؤسسات
الاقتصادية". مجلة الحقيقة: 12 (3): 145-174.
- يخلف، صفية. طرشي، محمد. (2021). "اثر حماية حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي
للشركات". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية: 10 (1): 124-140.
- براهمة، كنزة. (2011). "دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات". رسالة ماجستير. كلية علوم
اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير. جامعة عبد المجيد مهري. قسنطينة. الجزائر.
- بن خروف، جلييلة. (2009). "دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات".
كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير. جامعة احمد بوقرة. بومرداس. الجزائر.
- بن عيسى، ريم. (2012). "تطبيق اليات حوكمة الشركات وأثرها على الاداء". رسالة ماجستير. كلية
علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة. الجزائر.
- بوالزليفة، صابر. (2014). "دور حوكمة الشركات الصناعية في تحقيق النتيجة المستدامة". رسالة
ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة فرحات عباس. سطيف. الجزائر.
- خيرى، عبد الكريم. (2014). "مساهمة النظام المحاسبي المالي في الاداء المالي". رسالة ماجستير.
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية. جامعة محمد بوضياف. المسيلة. الجزائر.
- شطيبي، رقية. (2011). "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمه". رسالة ماجستير. كلية
علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية. جامعة 8 ماي 1945. قالمة. الجزائر.
- عشي، عادل. (2002). "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم". رسالة ماجستير. كلية
الحقوق و العلوم الاقتصادية. جامعة محمد خيضر. بسكرة. الجزائر.
- يحيوي، نعيمة. (2008). "أدوات مراقبة التسيير بين النظرية والتطبيق". اطروحة دكتوراه، كلية علوم
اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة حاج لخضر. باتنة. الجزائر.
- بن الطاهر، حسين. بوطلاعة، محمد. (2012). "دراسة اثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح
وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي". مداخلة مقدمة ضمن ملتقى وطني حول
حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري. بسكرة: جامعة محمد خيضر.

- حميد التميمي، عباس.(2022). "آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة". <https://2u.pw/tqrbSz>
- مزريق، عاشور. عموري، سورية.(2012). "حوكمة الشركات بين فلسفة المفهوم الإداري وإمكانية التجسيد الفعلي" مداخلة مقدمة ضمن ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- Bertin, E. (2007). "Audit interne , enjeux et praxiques à l'international". Editions Eyrolles, 1^{ère} édition. Paris. France.
- Kenneth, A. John, R . (2007). "Corporate Governance." Pearson/ Prentice Holl. Indiana. USA
- Bayelign, A.(2022). "Corporate Governance and financial performance in the emerging economy". Cogent Economics & Finance: 1-15.
- Wanyama, D. Olweny, T.(2013). "Effects of Corporate Governance On Financial Performance Of Listed Insurance Firms In Kenya". Public policy and Administration Research :03(04) :2224-5731
- Habib, A.(2008). "Corporate Transparencg, Financial Development and The Alloction". Abacus-Wiley Online Library: 44(01):1-21.
- Naseem , M. Xiaoming, S.(2017). "Board Attributes And Financial Performance"The Journal Of Developing Aseas :51(03) :281-297.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01)



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

استبيان في شكله النهائي

تحية طيبة وبعد،

في إطار تحضيرنا لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، نقوم حاليا بإجراء دراسة بعنوان
"اثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية"، دراسة حالة مجموعة من
المؤسسات الاقتصادية.

يشرفنا أن تتفضلوا بالإجابة على الأسئلة الواردة في هذه الاستمارة بوضع علامة (x) في الخانة المناسبة أمام
كل فقرة من فقرات الاستبيان.

نحيطكم علما أن نتائج هذا الاستبيان تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

قائمة الملاحق

إعداد الطالبتين:

تحت إشراف:

ريان عنوش

مراد بودياب

آسيا بوقجاني

ضع العلامة X أمام الإجابة المناسبة:

أولاً: البيانات العامة:

1. الجنس: ذكر أنثى
2. المستوى التعليمي: ثانوي ليسانس دكتوراه ماجستير
3. الرتبة المهنية: عضو مجلس إدارة مراجع داخلي رئيس مصلحة موظف محاسب مدقق
4. مدة العمل بالمؤسسة: اقل من 5 سنوات من 5 إلى 9 سنوات من 10 إلى 15 سنة أكثر من 15 سنة

المحور الأول: حوكمة الشركات

الرقم	العبرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	حوكمة الشركات تمكن من ربط العلاقات فيما بين القائمين على إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة					
2	تعمل حوكمة الشركات على التقليل من المخاطر المالية الاستثمارية					
3	تعمل على تعزيز الرقابة والإفصاح والشفافية داخل المؤسسة					
4	تعمل حوكمة الشركات على تحسين الأداء المالي للمؤسسة.					

قائمة الملاحق

					5	تساهم حوكمة الشركات في تحقيق التناغم بين مصالح الإدارة والمساهمين
					6	تعمل حوكمة الشركات على حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة في المؤسسة.
					7	تمكن حوكمة الشركات من تحقيق التميز التنافسي وتحسين أدائها المالي.

المحور الثاني: مجلس الإدارة

					1	يتكون مجلس الإدارة من أعضاء ذو أهلية وكفاءة.
					2	يساهم أعضاء المجلس في ضبط ومراجعة السياسات الداخلية للمؤسسة بصورة دورية.
					3	يقوم المجلس بوضع سياسة إدارة المخاطر المالية والتشغيلية للمؤسسة.
					4	يتوفر لدى أعضاء مجلس الإدارة المهارات المالية والفنية اللازمة.
					5	يقوم مجلس الإدارة بالسهر على حماية أموال المساهمين.
					6	يلعب مجلس الإدارة دورا هاما في اختيار وإدارة وتغيير المدراء التنفيذيين.
					7	يعتبر مجلس الإدارة احد مكونات جهاز المراقبة داخل المؤسسة حيث يراقب الإدارة ويشرف عليها ويقوم بتقييمها.

المحور الثالث: المراجعة الداخلية

					1	تسمح المراجعة الداخلية بالمؤسسة بتقييم أداء مختلف الوظائف والأنشطة داخل المؤسسة.
					2	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالمؤسسة بالاتصال والتنسيق مع المراجع الخارجي
					3	تقوم إدارة المراجعة الداخلية للمؤسسة بدراسة أسباب مختلف المشاكل التي تحدث في الداخل.
					4	تساهم إدارة المراجعة الداخلية بتقييم الأداء وتقديم التوصيات الملائمة لتحسين عمليات المؤسسة.
					5	يتلقى أعضاء المراجعة الداخلية بالمؤسسة تدريبا سنويا.
					6	يتميز أعضاء المراجعة الداخلية بالمؤسسة بالتأهيل العلمي

قائمة الملاحق

					والخبرة.
					7 تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتقديم الخدمات الاستشارية للمؤسسة.
المحور الرابع: الإفصاح والشفافية					
					1 تتم عملية الإفصاح عن المعلومات المهمة بطريقة عادلة ونزيهة وصادقة في المؤسسة.
					2 تراعي المؤسسة عرض نفس محتوى المعلومات المالية وغير المالية لكافة مستخدمي التقارير.
					3 تقوم المؤسسة بالإفصاح عن انحرافات عن الخطط الموضوعية من قبل.
					4 يتم الإفصاح عن مخطط مكافآت المديرين التنفيذيين المبنية على الأسهم.
					5 يتم الإفصاح عن معلومات مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.
					6 تقوم المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات المهمة في الوقت المناسب ودون تأخير
					7 يتم الإفصاح عن أداء المؤسسة والوضع المالي بشكل دوري

المحور الخامس: الأداء المالي

					1 يقوم الأداء المالي بتشخيص الحالة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على مجابهة المستقبل.
					2 يحدد الأداء المالي مكافآت الأشخاص وأجورهم.
					3 يقوم الأداء المالي بتعزيز الاتصالات بين مختلف مستويات ومصالح الشركة وتسهيل التنسيق بينها.
					4 يعتبر الأداء المالي من أهم الركائز لتسطير السياسات العامة سواء بالنسبة للمؤسسة وبالنسبة للهيئات القائمة فيها.
					5 يتم قياس الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية.
					6 تجمع الأداء المالي وحوكمة الشركات علاقة متبادلة و مترابطة
					7 تحكم آليات حوكمة الشركات والأداء المالي علاقة إيجابية.

الملحق رقم (02)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول

Corrélations

	cg	س1م1	س2م1	س3م1	س4م1	س5م1	س6م1	س7م1
cg	1	,594**	,537**	,467**	,705**	,451**	,393**	,577**
Corrélation de Pearson								
Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,001	,000
N	65	65	65	65	65	65	65	65
س1م1	,594**	1	,346**	,501**	,666**	,385**	,080	,268*
Corrélation de Pearson								
Sig. (bilatérale)	,000		,005	,000	,000	,002	,525	,031
N	65	65	65	65	65	65	65	65
س2م1	,537**	,346**	1	,666**	,510**	,533**	,161	,024
Corrélation de Pearson								
Sig. (bilatérale)	,000	,005		,000	,000	,000	,199	,847
N	65	65	65	65	65	65	65	65
س3م1	,467**	,501**	,666**	1	,741**	,608**	,049	-,098
Corrélation de Pearson								
Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000	,000	,700	,437
N	65	65	65	65	65	65	65	65
س4م1	,705**	,666**	,510**	,741**	1	,543**	,167	,336**
Corrélation de Pearson								
Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000		,000	,183	,006
N	65	65	65	65	65	65	65	65
س5م1	,451**	,385**	,533**	,608**	,543**	1	-,014	-,050
Corrélation de Pearson								
Sig. (bilatérale)	,000	,002	,000	,000	,000		,911	,693
N	65	65	65	65	65	65	65	65
س6م1	,393**	,080	,161	,049	,167	-,014	1	,279*
Corrélation de Pearson								
Sig. (bilatérale)	,001	,525	,199	,700	,183	,911		,024
N	65	65	65	65	65	65	65	65
س7م1	,577**	,268*	,024	-,098	,336**	-,050	,279*	1
Corrélation de Pearson								
Sig. (bilatérale)	,000	,031	,847	,437	,006	,693	,024	
N	65	65	65	65	65	65	65	65

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الملحق رقم (03)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني

Corrélations

	BD	س2م1	س2م2	س2م3	س2م4	س2م5	س2م6	س2م7
BD	1	,421**	,636**	,430**	,641**	,651**	,805**	,532**
Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
N	65	65	65	65	65	65	65	65
س2م1	,421**	1	-,114	,398**	-,097	-,092	,469**	,271*
Sig. (bilatérale)	,000		,364	,001	,441	,465	,000	,029
N	65	65	65	65	65	65	65	65
س2م2	,636**	-,114	1	-,036	,699**	,658**	,256*	,181
Sig. (bilatérale)	,000	,364		,776	,000	,000	,040	,149
N	65	65	65	65	65	65	65	65
س2م3	,430**	,398**	-,036	1	-,031	-,005	,506**	-,145
Sig. (bilatérale)	,000	,001	,776		,808	,971	,000	,250
N	65	65	65	65	65	65	65	65
س2م4	,641**	-,097	,699**	-,031	1	,487**	,262*	,303*
Sig. (bilatérale)	,000	,441	,000	,808		,000	,035	,014
N	65	65	65	65	65	65	65	65
س2م5	,651**	-,092	,658**	-,005	,487**	1	,413**	,242
Sig. (bilatérale)	,000	,465	,000	,971	,000		,001	,052
N	65	65	65	65	65	65	65	65
س2م6	,805**	,469**	,256*	,506**	,262*	,413**	1	,366**
Sig. (bilatérale)	,000	,000	,040	,000	,035	,001		,003
N	65	65	65	65	65	65	65	65
س2م7	,532**	,271*	,181	-,145	,303*	,242	,366**	1
Sig. (bilatérale)	,000	,029	,149	,250	,014	,052	,003	
N	65	65	65	65	65	65	65	65

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الملحق رقم (04)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث

Corrélations

	IA	س3م1	س3م2	س3م3	س3م4	س3م5	س3م6	س3م7
IA	1	,813**	,531**	,610**	,664**	,457**	,678**	,525**
Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
N	65	65	65	65	65	65	65	65
س3م1	,813**	1	,454**	,322**	,375**	,313*	,465**	,581**
Sig. (bilatérale)	,000		,000	,009	,002	,011	,000	,000
N	65	65	65	65	65	65	65	65
س3م2	,531**	,454**	1	,033	,135	,121	,409**	,099
Sig. (bilatérale)	,000	,000		,793	,283	,337	,001	,431
N	65	65	65	65	65	65	65	65
س3م3	,610**	,322**	,033	1	,538**	,284*	,150	,248*
Sig. (bilatérale)	,000	,009	,793		,000	,022	,234	,046
N	65	65	65	65	65	65	65	65
س3م4	,664**	,375**	,135	,538**	1	,150	,281*	,312*
Sig. (bilatérale)	,000	,002	,283	,000		,232	,024	,011
N	65	65	65	65	65	65	65	65
س3م5	,457**	,313*	,121	,284*	,150	1	,328**	-,232
Sig. (bilatérale)	,000	,011	,337	,022	,232		,008	,063
N	65	65	65	65	65	65	65	65
س3م6	,678**	,465**	,409**	,150	,281*	,328**	1	,283*
Sig. (bilatérale)	,000	,000	,001	,234	,024	,008		,023
N	65	65	65	65	65	65	65	65
س3م7	,525**	,581**	,099	,248*	,312*	-,232	,283*	1
Sig. (bilatérale)	,000	,000	,431	,046	,011	,063	,023	
N	65	65	65	65	65	65	65	65

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الملحق رقم (05)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع

Corrélations

	DT	س4م1	س4م2	س4م3	س4م4	س4م5	س4م6	س4م7	
DT	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	1 ,000 65	,631** ,000 65	,483** ,000 65	,663** ,000 65	,629** ,000 65	,501** ,000 65	,568** ,000 65	,521** ,000 65
س4م1	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,631** ,000 65	1 ,147 65	,182 ,205 65	,544** ,000 65	,147 ,242 65	-,009 ,944 65	,367** ,003 65	,310* ,012 65
س4م2	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,483** ,000 65	,182 ,147 65	1 ,205 65	,159 ,003 65	,368** ,003 65	-,029 ,818 65	,279* ,024 65	-,056 ,657 65
س4م3	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,663** ,000 65	,544** ,000 65	,159 ,205 65	1 ,362 65	,115 ,034 65	,263* ,034 65	,265* ,033 65	,409** ,001 65
س4م4	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,629** ,000 65	,147 ,242 65	,368** ,003 65	,115 ,362 65	1 ,001 65	,420** ,087 65	,214 ,087 65	,127 ,314 65
س4م5	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,501** ,000 65	-,009 ,944 65	-,029 ,818 65	,263* ,034 65	,420** ,001 65	1 ,505 65	,084 ,020 65	,287* ,020 65
س4م6	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,568** ,000 65	,367** ,003 65	,279* ,024 65	,265* ,033 65	,214 ,087 65	,084 ,505 65	1 ,666 65	,055 ,666 65
س4م7	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,521** ,000 65	,310* ,012 65	-,056 ,657 65	,409** ,001 65	,127 ,314 65	,287* ,020 65	,055 ,666 65	1 ,666 65

** . La corrélacion est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélacion est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الملحق رقم (06)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الخامس

Corrélations

	FP	س5م1	س5م2	س5م3	س5م4	س5م5	س5م6	س5م7
FP	1	,753**	,614**	,844**	,452**	,597**	,199	,589**
Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
N	65	65	65	65	65	65	65	65
س5م1	,753**	1	,281*	,621**	,423**	,357**	,113	,412**
Sig. (bilatérale)	,000		,024	,000	,000	,004	,369	,001
N	65	65	65	65	65	65	65	65
س5م2	,614**	,281*	1	,418**	,155	,163	,144	,315*
Sig. (bilatérale)	,000	,024		,001	,218	,195	,253	,011
N	65	65	65	65	65	65	65	65
س5م3	,844**	,621**	,418**	1	,100	,439**	,224	,544**
Sig. (bilatérale)	,000	,000	,001		,427	,000	,073	,000
N	65	65	65	65	65	65	65	65
س5م4	,452**	,423**	,155	,100	1	,190	-,164	,184
Sig. (bilatérale)	,000	,000	,218	,427		,130	,191	,142
N	65	65	65	65	65	65	65	65
س5م5	,597**	,357**	,163	,439**	,190	1	,018	,220
Sig. (bilatérale)	,000	,004	,195	,000	,130		,887	,079
N	65	65	65	65	65	65	65	65
س5م6	,199	,113	,144	,224	-,164	,018	1	-,412**
Sig. (bilatérale)	,000	,369	,253	,073	,191	,887		,001
N	65	65	65	65	65	65	65	65
س5م7	,589**	,412**	,315*	,544**	,184	,220	-,412**	1
Sig. (bilatérale)	,000	,001	,011	,000	,142	,079	,001	
N	65	65	65	65	65	65	65	65

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الملحق رقم (07)

معامل الارتباط بين كل محور من المحاور والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان

Corrélations

		TOTAL	cg	BD	IA	DT	FP
TOTAL	Corrélation de Pearson	1	,964**	,908**	,857**	,835**	,861**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000
	N	65	65	65	65	65	65
cg	Corrélation de Pearson	,964**	1	,829**	,857**	,855**	,728**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,000
	N	65	65	65	65	65	65
BD	Corrélation de Pearson	,908**	,829**	1	,750**	,630**	,808**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,000
	N	65	65	65	65	65	65
IA	Corrélation de Pearson	,857**	,857**	,750**	1	,557**	,638**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000	,000
	N	65	65	65	65	65	65
DT	Corrélation de Pearson	,835**	,855**	,630**	,557**	1	,638**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000		,000
	N	65	65	65	65	65	65
FP	Corrélation de Pearson	,861**	,728**	,808**	,638**	,638**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	65	65	65	65	65	65

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق رقم (08)

معامل ألفا كرونباخ للمحور الاول

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,768	7

معامل ألفا كرونباخ للمحور الثاني

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,687	7

معامل ألفا كرونباخ للمحور الثالث

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,720	7

معامل ألفا كرونباخ للمحور الرابع

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,654	7

معامل ألفا كرونباخ للمحور الخامس

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,662	7

معامل ألفا كرونباخ لكل المحاور

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,910	35

قائمة الملاحق

الملحق رقم (09)

الجنس

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide ذكر	51	78,5	78,5	78,5
انثى	14	21,5	21,5	100,0
Total	65	100,0	100,0	

التعليمي المستوى

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide ثانوي	7	10,8	10,8	10,8
ليسانس	25	38,5	38,5	49,2
دكتوراه	14	21,5	21,5	70,8
ماجستير	19	29,2	29,2	100,0
Total	65	100,0	100,0	

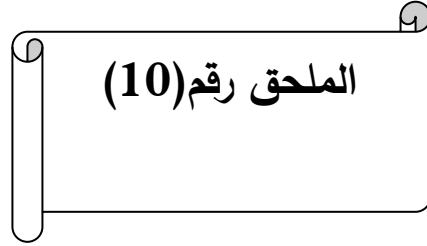
المهنية الرتبة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide ادارة مجلس عضو	5	7,7	7,7	7,7
داخلي مراجع	12	18,5	18,5	26,2
مصلحة رئيس	13	20,0	20,0	46,2
موظف	18	27,7	27,7	73,8
محاسب	9	13,8	13,8	87,7
مدقق	8	12,3	12,3	100,0
Total	65	100,0	100,0	

قائمة الملاحق

بالشركة العمل مدة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide سنوات 5 من أقل	9	13,8	13,8	13,8
9 إلى 5 من	20	30,8	30,8	44,6
15 إلى 10 من	18	27,7	27,7	72,3
سنة 15 من أكثر	17	26,2	26,2	98,5
5	1	1,5	1,5	100,0
Total	65	100,0	100,0	



اختبار التوزيع الطبيعي

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
TOTAL	,236	65	,232	,860	65	,284

a. Correction de signification de Lilliefors

الملحق رقم (11)

تحليل فقرات المحور الاول

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
س1م1	65	4,03	,770	,095
س2م1	65	3,40	,657	,081
س3م1	65	4,09	,843	,105
س4م1	65	4,22	,718	,089
س5م1	65	3,82	,705	,087
س6م1	65	4,22	,649	,081
س7م1	65	3,45	,779	,097
cg	65	3,8297	,36693	,04551

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
س1م1	10,794	64	,000	1,031	,84	1,22
س2م1	4,911	64	,000	,400	,24	,56
س3م1	10,451	64	,000	1,092	,88	1,30
س4م1	13,649	64	,000	1,215	1,04	1,39
س5م1	9,328	64	,000	,815	,64	,99
س6م1	15,090	64	,000	1,215	1,05	1,38
س7م1	3,661	64	,001	,354	,16	,55
cg	18,230	64	,000	,82967	,7387	,9206

تحليل فقرات المحور الثاني

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
س1م2	65	3,97	,558	,069
س2م2	65	4,12	,673	,084
س3م2	65	4,15	,795	,099
س4م2	65	3,52	,739	,092
س5م2	65	3,42	,659	,082
س6م2	65	4,15	,795	,099
س7م2	65	3,54	,731	,091
BD	65	3,7956	,41952	,05204

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
س1م2	14,000	64	,000	,969	,83	1,11
س2م2	13,448	64	,000	1,123	,96	1,29
س3م2	11,700	64	,000	1,154	,96	1,35
س4م2	2,349	64	,022	,215	,03	,40
س5م2	5,083	64	,000	,415	,25	,58
س6م2	11,700	64	,000	1,154	,96	1,35
س7م2	5,943	64	,000	,538	,36	,72
BD	15,290	64	,000	,79560	,6917	,8996

تحليل فقرات المحور الثالث

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
س1م3	65	4,23	,656	,081
س2م3	65	3,57	,706	,088
س3م3	65	3,43	,706	,088
س4م3	65	3,91	,723	,090
س5م3	65	4,09	,655	,081
س6م3	65	4,12	,673	,084
س7م3	65	4,03	,637	,079
IA	65	3,9121	,41549	,05154

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
س1م3	15,127	64	,000	1,231	1,07	1,39
س2م3	6,496	64	,000	,569	,39	,74
س3م3	4,916	64	,000	,431	,26	,61
س4م3	10,123	64	,000	,908	,73	1,09
س5م3	13,448	64	,000	1,092	,93	1,25
س6م3	13,448	64	,000	1,123	,96	1,29
س7م3	13,054	64	,000	1,031	,87	1,19
IA	17,698	64	,000	,91209	,8091	1,0150

تحليل المحور الرابع

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
س1م4	65	3,91	,785	,097
س2م4	65	4,14	,747	,093
س3م4	65	4,09	,678	,084
س4م2	65	3,46	,889	,110
س5م4	65	3,45	,730	,090
س6م4	65	3,86	,768	,095
س7م4	65	3,45	,751	,093
DT	65	3,7363	,43685	,05418

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
س1م4	9,321	64	,000	,908	,71	1,10
س2م4	12,280	64	,000	1,138	,95	1,32
س3م4	12,983	64	,000	1,092	,92	1,26
س4م2	2,372	64	,021	,262	,04	,48
س5م4	4,931	64	,000	,446	,27	,63
س6م4	9,044	64	,000	,862	,67	1,05
س7م4	4,792	64	,000	,446	,26	,63
DT	13,588	64	,000	,73626	,6280	,8445

تحليل المحور الخامس

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
س1م5	65	3,75	,434	,054
س2م5	65	4,02	,673	,083
س3م5	65	3,44	,882	,109
س4م5	65	4,22	,718	,089
س5م5	65	4,06	,704	,087
س6م5	65	4,12	,625	,078
س7م5	65	3,91	,744	,092
FP	65	3,8879	,39889	,04948

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
س1م5	14,000	64	,000	,754	,65	,86
س2م5	12,164	64	,000	1,015	,85	1,18
س3م5	3,266	64	,210	,138	-,08	,36
س4م5	13,649	64	,000	1,215	1,04	1,39
س5م5	12,150	64	,000	1,062	,89	1,24
س6م5	14,483	64	,000	1,123	,97	1,28
س7م5	9,833	64	,000	,908	,72	1,09
FP	17,946	64	,000	,88791	,7891	,9868

الملحق رقم (12)

اختبار الفرضية الأولى

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
cg	65	3,8297	,36693	,04551

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
cg	18,230	64	,000	,82967	,7387	,9206

اختبار الفرضية الثانية

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
BD	65	3,7956	,41952	,05204

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
BD	15,290	64	,000	,79560	,6917	,8996

اختبار الفرضية الثالثة

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
IA	65	3,9121	,41549	,05154

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
IA	17,698	64	,000	,91209	,8091	1,0150

اختبار الفرضية الرابعة

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
DT	65	3,7363	,43685	,05418

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
DT	13,588	64	,000	,73626	,6280	,8445

اختبار الفرضية الخامسة

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
FP	65	3,8879	,39889	,04948

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
FP	17,946	64	,000	,88791	,7891	,9868

الملحق رقم (13)

اختبار فرضية الأثر

الفرضية الاولى

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,728 ^a	,530	,523	,27560

a. Prédicteurs : (Constante), cg

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	5,398	1	5,398	17,074	,000 ^b
	Résidus	4,785	63	,076		
	Total	10,183	64			

a. Variable dépendante : FP

b. Prédicteurs : (Constante), cg

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	,857	,361		2,372	,021
	cg	,792	,094	,728	8,431	,000

a. Variable dépendante : FP

الفرضية الثانية

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,808 ^a	,653	,647	,23688

a. Prédictors : (Constante), BD

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	6,648	1	6,648	11,481	,000 ^b
	Résidus	3,535	63	,056		
	Total	10,183	64			

a. Variable dépendante : FP

b. Prédictors : (Constante), BD

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	,972	,270		3,606	,001
	BD	,768	,071	,808	10,885	,000

a. Variable dépendante : FP

الفرضية الثالثة

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,638 ^a	,407	,398	,30958

a. Prédicteurs : (Constante), IA

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	4,145	1	4,145	43,253	,000 ^b
	Résidus	6,038	63	,096		
	Total	10,183	64			

a. Variable dépendante : FP

b. Prédicteurs : (Constante), IA

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	1,492	,366		4,071	,000
	IA	,613	,093	,638	6,577	,000

a. Variable dépendante : FP

الفرضية الرابعة

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,638 ^a	,408	,398	,30947

a. Prédicteurs : (Constante), DT

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	4,150	1	4,150	43,332	,000 ^b
	Résidus	6,033	63	,096		
	Total	10,183	64			

a. Variable dépendante : FP

b. Prédicteurs : (Constante), DT

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	1,710	,333		5,134	,000
	DT	,583	,089	,638	6,583	,000

a. Variable dépendante : FP

الملحق رقم (14)

الجنس

Statistiques de groupe

	الجنس	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
TOTAL	ذكر	51	3,9514	,28882	,04044
	انثى	14	3,3985	,24106	,06443

Test des échantillons indépendants

	Test de Levene sur l'égalité des variances	Test t pour égalité des moyennes								
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Différence erreur standard	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
									Inférieur	Supérieur
TOTAL	Hypothèse de variances égales	,651	,423	0,554	63	,000	,55293	,08437	,38433	,72153
AL	Hypothèse de variances inégales			0,269	24,283	,000	,55293	,07607	,39603	,70983

المستوى

ANOVA

TOTAL

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergruppes	,132	3	,044	,330	,804
Intragruppes	8,152	61	,134		
Total	8,285	64			

الرتبة

ANOVA

TOTAL

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	,521	5	,104	,792	,560
Intragroupes	7,764	59	,132		
Total	8,285	64			

المدة

ANOVA

TOTAL

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	,436	3	,145	1,130	,344
Intragroupes	7,848	61	,129		
Total	8,285	64			